جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

شعبة علوم مالية تخصص مالية و بنوك

تحليل مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة تيارت 540-

إعداد الطالبين:

- سعايدية أحمد
- بولنوار محمد أمين

الأستاذ المشرف:

الأستاذة: بوقادير ربيعة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
نجاح عائشة	أستاذ محاضر "أ"	رئيسًا
بوقادرير ربيعة	أستاذ محاضر "ب"	مشرفًا ومقررًا
ظريف فاطمة	أستاذة مساعدة "أ"	مناقشًا
سحنون خالد	أستاذ محاضر "ب"	مناقشًا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/22

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالعرفان والتقدير والشكر الى الأستاذة الفاضلة "بوقادير ربيعة " للإشراف على هذه المذكرة وتقديم التوصيات والتوجيهات الرشيدة.

وأتقدم بالشكر والامتنان للجنة المناقشة التي شرفتنا بقبول مناقشة هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى كل من دعمنا وساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله المحمود بجميع المحامد تعظيمًا وثناءً، المتصف بصفات الكمال عزة وكبرياء، أما بعد أقول وخير القول من الله وأحسنه، يطول الطريق على الساكنين والطريق الى المعرفة أطول في الأخير وقد وفقني الله الى بلوغ نصف الطريق في مجال البحث العلمي والمعرفة، فبعد مسار طويل من الجهد في البحث أختم مسيرتي والتي لا بد أن تتوج بتاج النجاح والكلل وبهذا العمل المتواضع أهدي زمردة هذا العمل الذي لا يعتبر بكبير في مجال البحث والمعرفة الى:

التي أكرمها الله عزوجل ووضع الجنة تحت أقدامها، التي حملتني وصبرت على آلامي، التي بكت لحزني ومرضي، وتبسمت لبسمتي وسعادتي الى من تمردت وجنتاها لفرحتي ونجاحي... الى من لايكفي التاج والعمر لرد جميلها: إنها أمي أطال الله في عمرها وحفظها من كل بأس.

الى من سقاني في الحياة بماء عينه قبل عرق جبينه، الى أبي حفظه الله ورعاه.

الى من رحلت ولم تعش معي هذه اللحظات مغادرة الديار دون سابق انذار أختي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

الى القلوب التي كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني الى عائلتي وإخواني وأخواتي والى كل من يحمل لقب وبولنوار والى جميع أصدقائي كل واحد بإسمه.

محمد أمين

إهداء

الحمد لله المحمود بجميع المحامد تعظيمًا وثناءً، المتصف بصفات الكمال عزة وكبرياء، أما بعد أقول وخير القول من الله وأحسنه، يطول الطريق على الساكنين والطريق الى المعرفة أطول في الأخير وقد وفقني الله الى بلوغ نصف الطريق في مجال البحث العلمي والمعرفة، فبعد مسار طويل من الجهد في البحث أختم مسيرتي والتي لا بد أن تتوج بتاج النجاح والكلل وبهذا العمل المتواضع أهدي زمردة هذا العمل الذي لا يعتبر بكبير في مجال البحث والمعرفة الى:

التي أكرمها الله عزوجل ووضع الجنة تحت أقدامها، التي حملتني وصبرت على آلامي، التي بكت لحزني ومرضي، وتبسمت لبسمتي وسعادتي الى من تورديت وجنتاها لفرحتي ونجاحي... الى من لايكفي التاج والعمر لرد جميلها: إنها أمي أطال الله في عمرها وحفظها من كل بأس.

الى من سقاني في الحياة بماء عينه قبل عرق جبينه، الى من سعد بلقاء ربه وكانت الدنيا آخر همه... الى روح أبي الطاهرة تغمدها الله برحمته ونوره...

الى القلوب التي كانت تفرح لفرحتي، وتأسى لما يصيبني الى عائلتي وإخواني وأخواتي والى كل من يحمل لقب سعايدية والى جميع أصدقائي كل واحد بإسمه.

أحمـــد

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

الشكر و التقدير

الإهداء

المحتويات..... I

قائمة الجداول III

قائمة الأشكال.....IV

مقدمة عامة.....1

الفصل الأول: الخطر في الصناعة المصرفية

تمهيد: 9

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية 10

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المخاطر المصرفية.....10

المطلب الثاني: مصادر المخاطر المصرفية وأنواعها.....13

المطلب الثالث: مقاييس الخطر المصرفي 23

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية 26

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية أهميتها وأهدافها.....27

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية ووظيفة إدارة المخاطر المصرفية.....29

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات وأساليب الحد منها.....32

خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: الأساليب الكمية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد: 39

المبحث الأول: نماذج إدارة المخاطر المصرفية 39

المطلب الأول: نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر (RAROC)..... 40
المطلب الثاني: نموذج القيمة المعرضة للخطر (Value Risk (Var 46
المطلب الثالث: نموذج الأسلوب الكمي Z-Scor لقياس الاستقرار المالي في المصارف..... 53
المبحث الثاني: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية 57
المطلب الأول: المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة 58
المطلب الثاني: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف 66
المطلب الثالث: مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل..... 71
خلاصة الفصل 79
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري-وكالة تيارت 540-
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري و خدماته..... 81
المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري..... 81
المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2021 84
المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري..... 86
المبحث الثاني: قياس أهم المخاطر المصرفية للبنك الوطني الجزائري وكيفية إدارتها..... 91
المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540- 91
المطلب الثاني: قياس أهم المخاطر المصرفية بالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540- 92
المطلب الثالث: الاجراءات المتبعة بالبنك الوطني الجزائري-وكالة تيارت 540- لإدارة المخاطر المصرفية 98
خلاصة الفصل..... 101
الخاتمة 103
قائمة المراجع 108
الملاحق..... 118

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1.2)	المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها.	78-77
(1.3)	توزيع موظفي وكالة تيارت.	87
(2.3)	أهم القيم المكونة لميزانية البنك الوطني الجزائري بتيارت (2016-2019).	91
(3.3)	مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري تيارت(2016- 2019).	92
(4.3)	مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016-2019).	94
(5.3)	مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016-2019).	95
(6.3)	مخاطر رأس المال بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016-2019).	97

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1.2)	يوضح مناطق تصنيف قيمة Z–Scor.	56
(1.3)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.	83
(2.3)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.	88
(3.3)	رسم بياني لمخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري بتيارت	93
(4.3)	رسم بياني للمخاطر الائتمانية للبنك الوطني الجزائري بتيارت.	94
(5.3)	رسم بياني لمخاطر أسعار الفائدة للبنك الوطني الجزائري بتيارت.	96
(6.3)	رسم بياني لمخاطر رأس المال للبنك الوطني الجزائري بتيارت.	97

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البنك التجاري مؤسسة مالية تسعى لتحقيق أهدافها المسطرة بأقصى درجة ممكنة في ظل الامكانيات والموارد المتاحة والظروف الراهنة، وكغيرها من المؤسسات فإن بيئة البنك تتيح فرصًا وتهديدات وفي ظل سعي البنك نحو تحقيق أهدافه من خلال أداء نشاطاته يصادف مخاطر متفاوتة الحدة والتأثير.

لذا ينبغي على إدارة البنك أن تتحكم في العلاقة بين العوائد والأهداف المسطرة وبين حجم المخاطر المتوقع موجهتها من خلال اتباع خطوات إدارة المخاطر المصرفية.

وتتضمن إدارة المخاطر المصرفية بالدرجة الأولى محاولة التعرف على الخطر وتحديده، وكخطوة ثانية قياس درجة الخطر ومدى تأثيره على نشاط البنك وذلك من أجل حسن اختيار السبيل الأمثل لمواجهة المخاطر لضمان أحسن النتائج وبأقل تكاليف.

تعتمد المنشآت والمؤسسات المالية في قياس المخاطر التي تعترضها على بعض النماذج المعدة خصيصًا لذلك وتعتمد أيضًا على بعض الأساليب الكمية والنوعية ، بحيث يشكل قياس درجة الخطر خطوة جوهرية في إدارة وتسيير المخاطر وخاصة المصرفية منها لما له من انعكاسات ايجابية في اتخاذ القرارات السليمة والتي تؤثر ايجابًا على أداء البنك وعوائده.

أولًا: الإشكالية

ماهي الأشكال الرئيسية للمخاطر المصرفية وما المؤشرات المناسبة المعتمدة في قياسها ؟.

من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المخاطر المصرفية ؟
- ماهي النماذج ومؤشرات قياس المخاطر المصرفية ؟

هل يقوم البنك الوطني الجزائري باستخدام الأساليب الكمية من مؤشرات ونماذج في إدارة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها ؟

ثانيًا: الفرضيات

من خلال الإشكالية الرئيسية نستطيع صباغة الفرضيات التالية:

1- قياس المخاطر يعتبر خطوة أساسية في إدارتها بالنسبة لكل بنك.

2- تتمثل إدارة المخاطر المصرفية في قياس تلك المخاطر باستخدام النسب المالية.

3- يقوم البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت- بإدارة المخاطر بالاعتماد على سياسات وأساليب مختلفة لرصد وقياس المخاطر المالية والتحكم فيها.

ثالثًا: أسباب اختيار البحث

يمكن ذكر بعض الجوانب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس وبالتالي يشكل مجال لزيادة معرفتنا ومكتسباتنا العلمية.
- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع مرتبط بالبنوك والمخاطر المرتبطة بنشاطها.

رابعًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى:

- التعرف على انواع المخاطر في الصناعة المصرفية.
- التعرف على مؤشرات و نماذج قياس المخاطر المصرفية.
- التعرف على إدارة المخاطر المصرفية وطرق الحد منها.

خامسًا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث باعتبار الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تتعرض للمخاطر، و وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث اضيف اليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها، مما دعا الى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية تحليلها وقياسها والأخذ بالمعايير الدولية مما يدعو الى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية الخاصة في ضوء ظهور المستحدثات المصرفية ذات مخاطر المرتفعة.

سادسًا: حدود الدراسة

بغية القيام بالتحليل العلمي والمنهجي لإشكالية دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وهو مناسب لعرض مختلف المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية وكذا الإشارة الى أهم السبل والطرق والتعابير المتخذة لقياس وإدارة هذه المخاطر ثم القيام بدراسة تطبيقية على أحد البنوك التجارية (البنك الوطني

الجزائري- وكالة تيارت-) وذلك بقياس مؤشرات بعض المخاطر التي يتعرض لها البنك في حدود ما توفر لنا من معلومات وتحليل نتائجها.

حدود الدراسة المكانية: اجريت هذه الدراسة بالبنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت-.

حدود الدراسة الزمانية: اجريت هذه الدراسة لسنوات: 2016-2017-2018-2019.

سابعًا: الدراسات السابقة

- نجار حياة إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة دافع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

تدور إشكاليتها حول مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية، وأهميتها ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها لبنك، وإن المخاطر وإن المخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة.

- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية بالتطبيق على حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008- 2009، تدور إشكاليتها حول كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية و أي بنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر

البنكية، وتهتف هاذه الدراسة الى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية حيث توصلت الدراسة الى أن المخاطر تصنف بالعمل المصرفي دون استثناء وأن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.

- أمال بوزيد، فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي، شهادة ماستر، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، وقد تناولت الباحثة موضوع المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية وفعالية إدارتها من خلال تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة المخاطر الائتمانية وذلك بهدف مساعدة الإدارة في تحديد وقياس المخاطر بدقة وكفاءة بالإضافة الى مراجعة التدابير والاجراءات التي تعدها البنوك لتطوير إدارة المخاطر لديها وفقًا لمتطلبات بازلII وقد حاولت التعرف على واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية وموقعها من المعايير الدولية.

ثامنًا: صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع:

- صعوبة الحصول على معلومات تخدم البحث من طرف البنك محل الدراسة.
- نقص مؤشرات قياس المخاطر المصرفية الكتب والدراسات.

تاسعًا: هيكلة الدراسة

من أجل تقييم هذه الدراسة في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء عنها من التفصيل قمنا بتقسيم هذا الموضوع الى ثلاثة فصول، فصليين نضريين وفصل تطبيقي وتسبقهم مقدمة وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات الأساسية للموضوع والمستمدة من النتائج المتوصل إليها وجاءت فصول المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الخطر في الصناعة المصرفية قمنا من خلاله التعرف لماهية المخاطر المصرفية، وكذا مصادر المخاطر المصرفية وأنواعها.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الأساليب الكمية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية حيث عرضنا فيه نماذج إدارة المخاطر المصرفية ثم تطرقنا الى مؤشرات قياس المخاطر المصرفية وفق معايير عالمية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540 – والذي تطرقنا من خلاله الى اجراء دراسة تطبيقية لمعرفة كيفية قياس مؤشرات المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها على مستوى الوكالة محل الدراسة.

الفصل الأول:

الخطر في الصناعة المصرفية

الفصل الأول: الخطر في الصناعة المصرفية

تمهيد:

إن النشاط المصرفي من أهم الانشطة المالية في كل بلد حيث يلعب دورًا هامًا في تمويل التطور الاقتصادي للمجتمع، ويرتبط نجاحه وفعالية ادائه بقدرة القطاع على التكيف مع الاوضاع الجديدة وتطويل امكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته، فقد أصبح البنك مؤسسة اقتصادية خدماتية لا يتاجر فقط في النقود، بل يتاجر كذلك في الخدمات والمنتوجات المقدمة.

ومع تنامي وتطور عمل البنوك ومساهماتها بتسارع مواكب للتقدم الحضاري الذي شهدته الانسانية، وجدت البنوك نفسها أمام واقع فرض عليها جملة من التأثيرات الناجمة عن ديناميكية الحاجات المالية والائتمانية للأفراد ورغباتهم المتزايدة في إشباع حاجاتهم. كل ذلك كان حافزًا للبنوك وإدارتها على ضرورة تنشيط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة غير الوساطة، وتطوير خدمات تلبي بها الحاجات الحقيقية للعملاء. وسط كل هذه الموجات من التغيير، تولدت المخاطر المصرفية وتشبعت أنواعها وزادت حدتها وتعقدها لا سيما مع اشتداد المنافسة.

فالمخاطرة باتت مفهومًا لصيقًا بالنشاط المصرفي ملازمًا له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها. لذلك، فقد دأبت البنوك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا تقسيمه الى مبحثين. خصصنا المبحث الأول منه الى عرض مفاهيم المخاطر المصرفية و مصادر هذه المخاطر و الى مقاييس المخاطر المصرفية. أما المبحث الثاني

فقد خصص الى إدارة المخاطر المصرفية، مفهومها والى الهيكل التنظيمي لإدارة هذه المخاطر، والى أساليب وخطوات الحد منها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالصناعة المصرفية، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، وعليه فقد تولدت حاجة البنوك الى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إدارتها، معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى الى تحقيقها ونظرا الأهمية هذه الفكرة ارتأينا أن نركز في هذا المبحث على كيفية نشأة المخاطر المصرفية ومفهومها ومصادرها ومقاييسها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المخاطر المصرفية

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها واغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذا الأخير تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف الشيء الذي يفسِّر تحمل البنوك دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغييرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

أولا: نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

1- النشأة:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، لقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع. ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كانت هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي:

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- التحرير من اللوائح والقواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك ونوعت معظم المؤسسات الانتمائية نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبليات، ومع هذا النمو السريع دخلت المصارف مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ونتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر والتي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطورت على نحو منتظم.

2- مفهوم المخاطر المصرفية:

المخاطر المصرفية كثيرة ومتنوعة لهذا لزم على المهتمين بالمجال المصرفي أن يحددوا مفهومها وأسباب تنوعها وكذا تصنيفاتها التي تختلف باختلاف الرؤى والأهداف، حتى يتمكنوا من التحكم فيها أو تجنبها.

قبل الولوج في تعاريف المخاطر المصرفية يجدُر بنا أولاً المرور على تعريف الخطر لغة واصطلاحا.

أ- تعريف الخطر:

- ✓ **لغةً:** إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني Risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرًا أو الغير المنتظر أو المتوقع.[1]
- ✓ **اصطلاحا:** يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة أو ضرر مادي ومعنوي، فهو غالبًا ما يقترب بالحظ والصدفة فكما يقال " الحياة مخاطر ومجازفة " أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي الى دمارٍ وخراب.[2]

ب- تعريف المخاطر المصرفية:

لا يوجد مفهوم محدد للمخاطر حيث تعددت المفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يأتي أهم هذه المفاهيم:

– عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر كما يأتي: " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل

[1] – عبد لي لطيفة، **دور الحكومة ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCISسعيدة – مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص إدارة الأفراد وحركة الشركات، جامعة تلمسان 2012/2011، ص:02.

[2] – طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة الخدمات والبنوك الشاملة، مكتبة الشفوي الرئيس العليا**، 1991.

هذه القيود تؤدي اضعاف قدرة البنك على استمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".[1]

– المخاطر هي مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد حول الأهداف أو النتائج ذات الأثر المادي على أهداف المؤسسة.

– المخاطر هي احتمالية التعرض الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها.

– درجة التغيير أو التقلب في العائد، ويمثل حالة عدم التأكد، ويقاس بالتباين (الانحراف المعياري) والعلاقة بينهما طردية، كلما زاد التباين زاد الخطر.

– احتمال انحراف العائد المتحقق مستقبلًا عن العائد المتوقع.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر المصرفية وأنواعها

إن التعرض الى موضوع المخاطر يجرنا الى معرفة مصادرها:

أولا: مصادر المخاطر المصرفية

وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

[1]– د، محمد داوود عثمان، " **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** "، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013، ص– ص 215–216.

1- المخاطر النظامية:

إن المخاطر النظامية أو المخاطر العامة كما تسمى أيضا هي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة من العوامل الشركة اقتصادية، سياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي القدرة في تحديدها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل: مخاطر التضخم ومخاطر التغيرات التكنولوجيا ومخاطر تغيير أنواع الصرف للعملات الأجنبية وغيرها من المخاطر.[1]

وكذلك فإن هذا النوع من المخاطر إنما يساهم وبشكل اساسي في تباين عوائد الاستثمارات المتوقعة مع ضرورة التأكد من أن درجة المخاطر مما يتعرض لها المستثمرين تختلف من حالة الى أخرى نظرا لاختلاف القطاع الذي يعمل فيه المستثمر سواءً كان فرد أو شركة أعمال مع إعادة التأكيد من أن هذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه.

وهي تؤثر أيضا بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما ستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها.

كما تعرف المخاطر النظامية تسميات عديدة منها مخاطر السوق، والمخاطر الغير قابلة للتنويع وتعرف أيضًا بانها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية لهذه العوامل وبنفس الكيفية ولكن بدرجات متفاوتة وتكون درجات المخاطر النظامية المرتفعة في الشركات التي تنتج

[1]- أبو شاهد عبد الناصر، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2013، ص 39.

سلع صناعية أساسيا كصناعة الحديد والأدوات والمطاط وكذلك الشركات تعرضنا للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط في السوق الأوراق المالية.[1]

2- المخاطر الغير النظامية:

يقصد بالمخاطر الغير النظامية هي المخاطر الخاصة أو الغير منظمة ففي حالات تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الخاصة أو شركة الأعمال وهذا النوع من المخاطر يمكن المستثمر من التخلص من آثارها من خلال التنمية.

إذ تضمنت سياسة التنويع نوع من الاستقرار في الفوائد وعادة تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمرة فيها.

يعني هذا أن إدارة الائتمان ومتخذي القرارات الائتمانية يستطيع أن يتفادوا هذا النوع من المخاطر لعمليات الائتمان، وذلك بتنويعه فالتنويع الجيد للأموال الائتمانية سوف يمكن متخذي القرار الائتماني في تجنب التقلب في التدفقات النقدية المتأتية عن عمليات الاستثمار وبالتالي تجنبها تقلبات العائد المصاحبة لتلك التدفقات النقدية الناتجة عن تلك الاستثمارات.

ولابد من الاشارة الى أن فكرة التنويع في القرارات الاستثمارية عمومًا وهو المنهج الذي تعتمده إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تشكل محفظتها الاستثمارية قد جاءت عقب الظروف المديرة التي مر بها لاقتصاد العالمي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وقد ساعده ذلك في ظهور فكر جديد لهاري مركوتز عن مفهوم التنويع وأثره

[1]- خضراوي نعيمة، " **إدارة المخاطر البنكية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص04.

في تخفيض المخاطر والذي أسفر عن نظرية المحفظة الخزينة.[1]

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

نشير فيما يلي الى أهم المخاطر المصرفية ونبدأ بالمخاطر التي أشارت اليها لجنة بازل في وثيقة اتفاق بازل IIفي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ونشير بعد ذلك الى المخاطر المصرفية الواردة في الوثائق المساندة ولكنها لا تدخل في حساب معدل كفاية رأس المال طبقًا لاتفاقية بازلII وهي مخاطر السيولة.

ونشير ايضًا الى نوعين من المخاطر المصرفية لم تتضمنها الوثيقة الرئيسية المساندة.

1- مخاطر الائتمان: Cridit risk:

كانت وستظل مخاطر الائتمان أهم مخاطر التي تتعرض لها البنوك على الرغم من استحواذ المخاطر المصرفية الأخرى وخصوصًا مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من إجمال المخاطر التي تتعرض لها البنوك منذ النصف الثاني من التسعينات.

وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في الدول المختلفة سواءً الدول المتقدمة أو الدول النامية أن معظم الدول التي حدثت بها أزمات المصرفية كانت اهم أسبابها تعثر الائتمان ومن الجدير بالذكر أن هناك 13 دولة كانت من أزمات مصرفية وان اختلفت حدتها من دولة الى أخرى خلال فترة (1975- 2000) وكان تعثر الائتمان هو أهم أسباب التي أدت الى أزمات المصرفية في تلك الدول.[2]

[1]- أيمن زيد، " **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقًا لمتطلبات بازل** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص23.

[2]- الزبيري عبد الحق آخرون ، " **دور البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص77.

وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث في قيام بالوفاء بالتزاماته في الاوقات المحددة للبنك مما يؤدي الى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك ولا شك أن هناك عوامل عديدة تؤدي الى مخاطر الائتمان وحدوث التعثر سواء كانت عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية وعوامل خاصة بالبنك مثل عدم استغلال الجيد عن العميل أو عدم متابعة القرض، وعوامل خاصة بالعميل مثل عدم وجود إدارة جيدة لمشروعه أو استخدام القرض في الغرض الغير مخصص له.

إن التزام البنوك للأخذ بالتصنيف الائتماني سواء الخارجي أو الداخلي سيؤدي الى خفض مخاطر الائتمان حيث أن أساليب التصنيف الائتماني المشار اليها تتبع الاساليب العلمية السليمة والتي تستطيع أ نتفرق بين العملاء حسب جدارتهم الائتمانية (Cridit worthiness) ومنذ تم تصنيفهم الائتماني (Cridit rating) ومن ثم تستطيع البنوك تجنب منح الائتمان الى العملاء ذو مخاطر عالية .[1]

2- مخاطر السيولة:

تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء التسيير المتوفرة لديه وقد تقف عدة اسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[2]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأموال والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأموال على استخدامات يصعب تحويلها للأرصدة السائلة.

[1]- طمز محمود الزبيدي، " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** "، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص33.

[2]- حسن بالعزوج، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة - مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 5-6 جوان، 2005، ص7.

- التحويل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية.
- كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في اسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3- المخاطر التشغيلية:

ترتبط مكونات المخاطر التشغيلية ارتباطًا وثيق للهيكل التنظيمي حيث يصعب عزلها أو تحديدها بصورة فعالة بمعزل عن الهيكل التنظيمي للبنك ويعتبر تحديدها وتحليلها من العوامل التي تساعد في مراقبتها ومعالجتها بنجاح، وتتغير المخاطر التشغيلية كذلك كنتيجة لتغير أنظمة وسياسات وإجراءات البنك.

إذ تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في البنوك وتعمل تلك الضوابط للتأكد من أن البنك يتولى عملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها نجلس الإدارة وأن هناك حماية للأصول والسيطرة على الالتزامات بالإضافة الى ان النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن أداء البنك في الوقت المناسب.

هذا ويمكن تعريفها في البنوك بأنها الخسارة المالية الناتجة عن الأخطاء البشرية أ والاختلاس وخلل في أنظمة المعلومات او عدم متابعة وتسجيل العمليات، وقد اصبحت إدارة هذا النوع من المخاطر سمة من سمات التطبيق السليم لإدارة المخاطر في البنوك العالمية، وعرفها البنك المركزي المصري بأنها هي الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الاجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنوك أو نتيجة لأحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل كل من مخاطر السمعة ومخاطر استراتيجية البنك.[1]

[1]- نبيل شحادة، " **إدارة المخاطر القانونية** "، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 286، لبنان، 2004، ص52.

وتؤدي مخاطر التشغيل الى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر سلبًا على الإرادات ومن ثم على الأرباح وتعتبر هذه المخاطر في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود لكونها متعلقة بالأخطاء البشرية، أو بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة.[1]

4- مخاطر أسعار الفائدة:

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصير الأجل الى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض للانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون، بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكليفها وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل الخطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة أما المقترض فيتحمل تكاليف ديونه.[2]

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها:

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغيير في أسعار الفائدة السوقية خلال مدة استثمارية.

تتعرض الاستثمارات بمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة وتكون سندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعًا للاحتمالات لارتفاع أو انخفاض

[1]- طارق عبد العال، حماد، " **إدارة المخاطر** "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص23.

[2]- عبد المنعم السيد علي، " **النقود والمصارف والأسواق المالية** "، دار حامد، عمان، 2004، ص192.

سعر الفائدة في المستقبل، فإن استخدام البنك استراتيجية جريئة تسند الى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات مما ينتج عن ذلك خسائر.[1]

5- مخاطر عدم اليسر:

تنشأ حالة عدم اليسر في البنوك عندما لا تستطيع تغطية خسائرها من رأس مالها متمثل بحقوق الملكية.

إن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تعتبر من أهم الامور التي تهتم بها السلطات الرقابية ويظهر من ذلك أن ارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر بقيمة الاصول مما يعني حماية أكبر عدد للمودعين ولكن زيادة ونقصان نسبة رأس المال له تأثير على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.[2]

6- مخاطر التسعير:

تنشأ عن تغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عدة عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسيير وتتمثل في العوامل الخارجية والظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الاعمال السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل.[3]

[1]- محمد مطر، " **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العلمية** "، الطبعة الثالثة دار وائل، عمان، 2004، ص22.

[2]- أبو عتروس عبد الحق، " **الوجيز في البنوك التجارية (عملية تطبيقات وتقنيات** "، جامعة المنتوري قسنطينة، 2000، ص53.

[3]- الطرشي محمد، " **دور وفعالية الرقابة الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل التزايد مخاطر العمل المصرفي** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص06.

7- المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي، أو الطرف المقابل له وفقًا لشروط العقد أو الترتيبات والتصفية ذات الصلة.[1]

فالمصارف تتعرض لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تتخصص قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع وذلك لسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف كذلك قد تتعرض المصارف لذلك بسبب الدخول في صفقات معينة لا يوجد لها قانون ينظمها.[2]

8- مخاطر رأس المال:

وترجع وجود هذه المخاطر الى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأتي هذه الخسائر على المودعين والدائمين ولهذا تقدم البنوك المركزية دائمًا بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث تعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائمين.[3]

9- المخاطر الاستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها أثر على إرادات البنك وعلى أساس رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[4]

---

[1]- أسعد حميد العلي، " **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)** "، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2013، ص350.

[2]- منصور منال، " **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية** "، ملتقى علمي ودولي، حل الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، أيام 20-21، أكتوبر، 2009.

[3]- أحلام بوعبدلي، " **تقييم اداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** "، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية لواقع وتحديات، جامعة الاغواط.

[4]- ابراهيم الكراسنة، " **أطر سياسية والمعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** "، صندوق النقد العربي، 2000، ص37.

10- مخاطر السوق:

هي مخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو اجتماعية ومن الامثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينيات من القرن العشرين وفي مصر في الستينيات والسبعينيات وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر 2001.[1]

11- المخاطر الاليكترونية:

جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الاجهزة والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي مثل (أجهزة الصرف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات آليًا) كل هذه العناصر تعرض الشبكة المعلوماتية لتخريبات عديدة تؤثر على مجمل العمليات المصرفية وتنتهك ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالعملاء اضافة الى:

- عملية الاختلاس الداخلية والخارجية باستخدام وسائل الالكترونية.
- عدم التامين الكافي المنظم الناجم عن امكانية اختراق غير مرخص لحسابات البنك.
- عدم ملائمة تصميم النظم المعلوماتية او صيانة الأمر الذي يؤدي الى سوء الاستخدام من طرف العملاء.
- تبني خطط استراتيجية خاطئة في تقديم للخدمات البنكية نتيجة لتزايد الطلب عليها واشتداد المنافسة المصرفية من جهة أخرى، كل هذا يؤدي الى عزوف العملاء عن التعاملات المصرفية الالكترونية. وعليه يجب على البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمتن تسوية البيانات والحسابات الى جانب نزاهة النظام.[2]

[1]- منير ابراهيم الهندي، " **الفكر الحديث في الاستثمار** "، الطبعة الثانية منشأ المعارف، الاسكندري، 2004، ص50.

[2]- دريد كامل آل شيب، " **إدارة البنوك المعاصرة** "، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012، ص236.

المطلب الثالث: مقاييس الخطر المصرفي

إن اختيار الطرق المناسبة لقياس المخاطر البنكية تعتمد على عدة أساليب أهمها البيانات الخاصة بتجربة الخسائر السابقة في البنك التي يمكن أن توفر معلومات قيمة في تقييم احتمالات تعرض البنك مستقبلا للمخاطر.

أولا: الطرق الكلاسيكية لقياس المخاطر البنكية:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في وقتنا الحاضر والتي تمثل في قيام البنك بتحليل عناصر خاصة بالزبون مما يسمح له وضعياته وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجة تتمثل هذه العناصر في:

1- **العنصر البشري:** يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين المصرفي والمقترض وهي تسمح للمصرفي بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل والتعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد المدفوعات للغير من المودعين أو البنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية.[1]

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- المودعين الذين يقومون بالتوريد له.

2- **دراسة السوق:** تعني محاولة تقدير تطور رقم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق ومعرفة وضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عمليتها وأداء التزاماتها وذلك بقياس عوامل القوة والضعف لديها على مستوى المحلي والدولي وكذا منتجاتها ودرجة تنافسها.

3- **طرق النسب المالية:** تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقوم على منح القروض إذ تقوم بقراءة المركز المالي للمؤسسات بطريقة منفصلة واستنتاج الخلاصة الضرورية فيما يتعلق

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، " **دراسات نظرية وتطبيقية لقضايا معاصرة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر،، مصر، 2004، ص41.

بوضعها المالي الحالي ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل مالي عام بهدف استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة وتحليل خاص هدفه الوصول الى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله لهذه الدراسة على النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي وتقدم على سبيل المثال نسب تطبَّق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.[1]

✓ **النسب الخاصة بقروض الاستغلال:**

عندما يواجه البنك طلبًا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرًا على دراسة الوضع المالي للمؤسسة طالبة القرض ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان.

✓ **النسب الخاصة بقروض الاستثمار:**

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستغلال فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض.

4- طريقة التنقيط: هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الاحصائية والتي تسمح بإحصاء نقطة أو وزن لكل طالب القرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك الذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملائة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لمحاولات العجز التي يمكن ان تصيب المؤسسات التي يتعامل معها، وتعتمد طريقة التنقيط على مبدأ تحليل التمييزي الذي يعمل- على تصنيف المؤسسات السليمة لمؤسسات سليمة ومؤسسات العاجزة ولكن لا يمكن لهذا التحليل أن يعمل نتج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العينة أكبر بشكل كافي. ولكن مهما

[1] - كمال رزيق، " **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** "، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الأردن، 2005، ص103.

بلغت درجة فعالية النموذج المتحصل عليه في طريقة التنقيط فإنه ينبغي على البنك أن يعترف أنه لا يمكن لهذه الطريقة ان تزيل مخاطر القرض بصفة كلية، ولكنها تبقى دائمًا كأداة تساعد على تقليل من تلك المخاطر.[1]

ثانيا: الطرق الحديثة لقياس المخاطر المصرفية

تعتبر الطرق الحديثة لقياس المخاطر من القواعد الاحترازية ومن أهم الطرق المستخدمة لقياس درجة المخاطر في البنوك العالمية و المتمثلة في:

1- الأسلوب النمطي أو المعياري:

يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفق نوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب مؤسسة التقييم الخارجية، غير ان هذا الأسلوب يؤدي الى قيام البنك بتجنب القدر الأكبر من رأس المال يمكن أن يزيد عما كان مقررًا في ظل بازلI وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني لعملاء البنك.

2- أسلوب التقييم الداخلي:

ويعد هذا من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر ويتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل التطبيق والالتزام بحد أدنى من المتطلبات يتمثل في دقة البيانات، أنظمة القياس، الرقابة الداخلية، دقة نتائج الافصاح، إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب على البنوك القيام بالاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات الخطر في

[1]- عقل مفلح، " **مقدمة في الإدارة المالية** "، الطبعة الأولى، مطبعة البنك العربي، عمان، الأردن، 2001، ص44.

حالة استخدام الأسلوب المتقدم أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول الى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام الأسلوب الأساسي.[1]

3- الطريقة المعيارية وطريقة النماذج الداخلية:

أ- الطريقة المعيارية: والتي تعتمد على أوزان المخاطر القائمة على تصنيف المؤسسة المالية عالميًا من حيث المخاطر.

ب- طريقة النماذج الداخلية: التي تستند الى اطار عمل قائم على أساس كل من السعر والمركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود القياس، حيث يتم عرض هذه المعطيات على نموذج مسحوب يقوم بقياس مدى تعرض المصرف للمخاطر السوقية، في محاولة احصائية لتقدير الحد الأقصى من الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المحفظة الاستثمارية.[2]

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصرف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكِّن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

[1]- شاكر قزويني، " **محاضرات في اقتصاد البنوك** "، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص90.

[2]- شاكر قزويني، **"مرجع سبق ذكره"**، ص92.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية أهميتها وأهدافها.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن غدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح او تنعدم، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية.

- تعريف الخطر الذي يتعرض له العمل المصرفي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاط، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.[1]

كما يمكن تعريفها على أنها عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي يحتمل أن تتعرض لها منشآت الأعمال أو الأفراد، كما يمكن تعريفها على أنها المخاطر التي تشمل الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المنشأة وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها.[2]

[1] – خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المصرفية**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص10.

[2] – محمد أحمد النسي، " **الرقاب المصرفية** "، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 57.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر ظاهرة جديدة لكن أهميتها تناولت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية المتعددة التي حدثت كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين وآثارها المالية العالمية، مما بدأ بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولية ان تعمل بجد للوصول الى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلة جديدة.

لذلك فغن أهمية إدارة المخاطر المصرفية تبرز من خلال ما يلي:

- إن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في بيئة المعلومات في الصناعة المالية والمصرفية.
- ساعد في تشكيل رؤية مستقلة وواضحة في ضوئها تحدد الخطة وساسة العمل المصرفي.
- تنمية وتطوير ميزة التنافسية المصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية المستقبلية.
- تقدير المخاطر التحوط بما يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.[1]
- مساعدة المصرف على حساب معدل كفالية رأس المال.[2]

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

يمكن القول ان نظام إدارة المخاطر المصرفية يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يوجهها البنك.
- وضع نظام رقابة داخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع الوحدات.

[1]- سمير الخطيب، **"قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"**، المعارف الإسكندرية، 2005، ص111.

[2]- بابكريس بابك، **"مرجع سبق ذكره"**، ص10.

- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يوجهها.
- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب.
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوع وسيطرة عليه.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية ووظيفة إدارة المخاطر المصرفية

أولا: الهيكل التنظيمي للمخاطر المصرفية

1- مراقبة الخطر: عبارة عن إجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم اثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء، إذا تقوم مراقبة إدارة المخاطر وتقسيمها ويكون ذلك بشكل منتظم ومستمر.

2- إدارة المخاطر: تكون من خلال إدارة المخاطر المرتبطة بالعائد المستهدف من خلال عناصر أساسية تتعلق بطرق التسعير وأدوات التحوط والمنافسة والتأمين.

3- قياس المخاطر: يهدف الى قياس حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تربط بين تقلبات الأرباح أو رأس المال.

[1]- خالد وهيب الراوي، " **إدارة المخاطر المصرفية**"، مرجع سبق ذكره، ص18.

4- تحديد المخاطر: يتم من خلالها تحديد أنواع المخاطر ولعمليات المصرفية التي يتعرض لها المخاطر وتقييم المخاطر المستقبلية.[1]

ثانيا: وظيفة إدارة المخاطر المصرفية

1- تصنيفات إدارة المخاطر:

تبنى تصنيفات المخاطر على مقاييس من 1 الى 5 وعلى المفتش أن يضع تصنيفا ليعكس ما يرتبه بناءً على التفتيش ويجب أن يعكس تصنيف إدارة المخاطر على التصنيف الإداري الكلي.

أ- تصنيف (1) قوي: يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة من المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

ب- تصنيف (2) مرضي: يدل هذا على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن سيولها تميز ببعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه، وبالمجمل فإن رقابة مجلس الإدارة وكطلك السياسات والإجراءات في ضمان متانة وسلامة البنك بشكل عام، فإن المخاطر يتم السيطرة عليها ولا يستدعي أي إجراء رقابي من السلطات الرقابية إلا بحدود الإجراءات الطبيعية العادية.

ت- تصنيف (3) عادل: يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي يستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قصرًا في التعامل مع المخاطر.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص34.

ث- تصنيف (4) حدي: يدل على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفًا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتكون عناصر إدارة المخاطر حدية تحتاج الى تصويب فوري منقب لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

ج- تصنيف (5) غير مرضي: يدل على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحدًا أو أكثر من العناصر الرئيسية لغدارة المخاطر ضعيفًا وكذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.[1]

2- عناصر إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة كل مصرف يجب أن تتناول العناصر التالية:

أ- رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر فعليًا من قب لمجلس الإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تناسب مع الوضع المالي لمؤسسة وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلط الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية لتنفيذ سياسات إدارة المخاطر اما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ الوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالإدارة، ومراقبة حجم المخاطر والإبلا غ عنها.

ب-كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب غدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وكذلك ضرورة العمل على إنتاج إجراءات سليمة لتنفيذ كافة

[1]- شقري نور الدين موسى، " **إدارة المخاطر المصرفية** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعاعة،2012، ص317-319.

عناصر المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيضها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها وكذلك تطبيق السياسة الملائمة.

ت–كفاية رقابة المخاطر وانظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة قياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فغن رقابة المخاطر تحتاج الى نظم المعلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول أوضاع البنك والأداء وغيرها، ويجب أن يتسم بدرجة من التعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة التعقيد وفي الحقيقة تحتاج البنوك الى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر.

ث–كفاية أنظمة الضبط: إن الهيكلة وتركيبة أنظمة ضبط في البنوك خاصة بنسبة الى ضمان حسن التسيير أعماله على وجه العموم وإدارة المخاطر المصرفية على وجه الخصوص.[1]

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات وأساليب الحد منها

أولا: خطوات إدارة المخاطر المصرفية

يمكن إدارة المخاطر المصرفية من خلال الخطوات التالية:

1– تحديد الهدف: تمثل الخطوة الأولى في إدارة المخاطر في تقارير ما تود المنظمة أن يفعله برنامج المخاطر الخاص بها بدقة والوصول الى أقصى فائدة من التقنيات المرتبطة بالإدارة.[2]

[1]– سمير خطيب،" **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، بدون طبعة، منشأة الناشر للمعارف، مصر،2005، ص240.

[2]– طارق عبد العال، " **تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطر**"، دار الجامعية، الإسكندرية،1999، ص73.

حيث ان الهدف الأساسي للإدارة هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يضمن أمرين هما :

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشاة من اداء انشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس.
- حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأخطار الأشخاص مثل الوفاة أو المرض.

2 – **اكتشاف الخطر**: ويتم ذلك من خلال وجود إدارة داخل مشروع إدارة المخاطر وتقوم بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من إنتاج وتخزين وشراء والبيع والتمويل واختيار العاملين وتدريبهم وذلك بهدف

اكتشاف الأخطار التي تعرض لها المشروع، ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم إدارة المخاطر بإعداد

التبويب شامل لأخطار مختلفة التي توقع أن يواجهها المشروع في مراحل نشاطاته المختلفة.[1]

3– تقييم المخاطر: يشتمل على:

– تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه.

– وضع حدود قصوى لما يكون البنك قادر على تحمل من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

حيث يجب تقييم هذه المخاطر التي يتم اكتشافها وتحديدها ويقصد هذا التقييم اعطاء الأولويات لأخطار ذات الأثر الجسيم حيث تبويبها في مجموعات.

[1]– شقري نور الدين موسى، " **مرجع سبق ذكره** "، ص304-306.

4- تحديد مبادئ واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر لاتخاذ القرار:

بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر على حدة، وهناك مدخلان أساسيين للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد والمؤسسة.[1]

ثانيا: إجراءات وأساليب الحد من المخاطر المصرفية

هي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها إعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها الى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسائر في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

إن هذه الإجراءات تستند على أسس:[2]

- ✓ **الاختيارية**: أي اختيار عدد الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.
- ✓ **وضع حد للمخاطر**: وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- ✓ **التنوع**: وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر المصرفية الى نوعين:

[1]- أحمد بوراس، السعيد بريكة، " **أعمال الصيرفة الإليكترونية الأدوات والمخاطر** "، بدون طبعة، دار الكتب الحديث،2012، الأردن، ص283.
[2]- أحمد بوراس، السعيد بريكة، " **مرجع سبق ذكره** "، ص286.

– **التسيير العلاجي**: يتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعًا جدًا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنقذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة للبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض قيم منقولة.

– **التسيير الوقائي**: يتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك.....إلخ.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

1– توزيع خطر القرض بين البنوك:

اذا كان القرض كبيرًا ومدته طويلة نسبيًا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على ان يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤوليته ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

أ – **الأسلوب الرسمي**: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجبه عقد واضح ومريح يهدف الى تقسيم خط بين مجموعة من البنوك قبولًا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،.....إلخ.

ب – الأسلوب الغير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي.

2– التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3– عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكلة المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.[1]

4 – تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق للجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة للوظيفة الإقتراضية، ثم الأخطار التي يمكن ان تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

[1]– هشام جبر، " **إدارة المصارف** "، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008، ص 53.

خلاصة الفصل:

تعتبر بيئة أعمال أي بنك تجاري محفوفة بالمخاطر نظرا لحساسية القطاع البنكي و كثرة التقلبات والتغيرات فيه، و هذا ما ينتج عنه مخاطر مختلفة المصدر، النوع و الأثر.

و من أجل حسن التعامل مع المخاطر البنكية و بعقلانية دفع بالبنوك إلى تبني إطار مخصص يتضمن إجراءات معالجة المخاطر بالطريقة التي تضمن التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن دون التضحية بالعوائد و المنافع الممكن تحقيقها من خلال النشاطات و العمليات البنكية.

الفصل الثاني:

الأساليب الكمية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية

الفصل الثاني: الأساليب الكمية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

يجب أن يستند التعامل مع المخاطر البنكية و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها إلى قواعد و اعتبارات كثيرة خاصة تلك المقارنة بين تكلفة معالجة معين و الخسائر المتولدة جراء تحققه أو مقدار العائد الغير محقق. وهذا ما يجعل عملية قياس المخاطر البنكية أمرا جوهريا و معامل أساسي في اتخاذ القرارات.

لذا و بعدما أسفرت بعض التجارب في مجال قياس المخاطر عن بعض النماذج الممكن اعتمادها في قياس المخاطر قياسا صحيحا و سليما إضافة إلى بعض المؤشرات الدالة على مدى تعرض نشاط معين للمخاطر المنوطة به، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول: نماذج إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: نماذج إدارة المخاطر المصرفية

إن الأساليب الكمية تعتبر مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مخاطر معينة أو لترشيد قرار إداري المطلوب اتخاذه بخصوص حالة معينة، وهي تسمى أيضًا بأساليب البحث عن الأمثلية على اعتبار أنها تهدف الى ايجاد الحل الأمثل الذي تكون عنده العوائد أعلى ما يمكن والتكاليف في أدنى مستوى لها.

بما أن الهندسة المالية التي ترتكز على الطرق الكمية تعتبر من المجالات الأساسية وذات أهمية كبرى في إدارة المخاطر المصرفية والتنبأ بها. فإننا سنتناول بعض الأساليب الكمية التي تستخدم في إدارة المخاطر المصرفية من حيث تعاريفها وصيغها الرياضية وكيف يمكن تطبيقها في المصارف.

المطلب الأول: نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر (RAROC) (Risk Adjusted Roturn On Capital)

سعت في السنوات الأخيرة المصارف الى تطوير منهجيات التي تساعدها على ربط عائد رأس المال الناجم من المشروع بدرجة المخاطر المحيطة بالاستثمار، وتعتبر منهجية عائد رأس المال المعدل بالخطر RAROC واحدة من اهم المداخل لحل هذه المشكلة وترجع الى حد كبير في قدرتها على تقديم المكون الأساسي لأي هيكل متكامل لإدارة المخاطر.

أولا: مفهوم نموذج RAROC العائد على رأس المال المعدل بالخطر:

إن العائد على رأس المال المعدل بالخطر هو أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال المخاطر المطلوب من أجل دعم الصفقات أو الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف.

وتم تعريفه أيضًا على أنه طريقة لقياس الربحية على أساس المخاطر والتي من خلالها، يمكن المقارنة المشتقة للعوائد المالية المحفوفة بالمخاطر لسلسلة من الشرعات أو الاستثمارات وفي العادة يتم تحديدها كونها نسبة العائد المعدل وفق المخاطر الى رأس المال الاقتصادي وأن المخاطر العائد هي التي يتم تعديلها وقياسها. ويعرف ايضًا بأنه النسبة المستخدمة لتحديد عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر وعلى نحو خاص يقوم بمقارنة رأس المال

الاقتصادي المطلوب لضمان استثمار معين مع العائد المحتمل من الاستثمار ليعكس درجة المخاطر المتضمنة في المشروع المالي.[1]

ويتميز النموذج العائد على رأس المال المعدل بالخطر (RAROC) بالخصائص التالية.

- يعتبر واحدًا من الدعائم الأساسية في هيكل إدارة المخاطر المتكامل.
- يقدم وحدة القياس العامة الى العوائد المعدلة وفق المخاطر من رأس المال المخصص المستخدم.
- يعبر عن آلية ربط المخاطر بالعائد.
- يشجع المدراء على أن يصبحوا مدراء مخاطر استنادًا الى أن المخاطر يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل واضح وصريح في وقت تخصيص الموارد وصنع قرارات الاستثمارات. [2]

ثانيا: أهداف وفائدة استخدام نموذج العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC:

إن التنوع الذي يشهده القطاع المصرفي دفع بالعاملين في هذا القطاع والناشطين فيه الى الاهتمام وتطوير إدارة المخاطر المتوقعة والغير المتوقعة التي تصاحب النشاط المصرفي والتي تؤثر على أدائه ومردوديته وكذلك للخدمات التي تقدمها.

[1] – أسماء عزوز، " **تسيير المخاطر البنكية باستعمال رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)**"، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص بنوك وأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 2014-2015، ص 37.

[2] – نبراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام، " **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر دراسة في عينة المصارف الصرفية الخاصة**"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، الكلية التقنية الادارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 21 الفصل الرابع، 2012، ص 182.

1- أهداف استخدام النموذج العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC:

ويحقق النموذج الأهداف التالية:[1]

- احتساب عبئ رأس المال الملائم على القروض لضمانتها للاستثمارات بعد التعديل وفقًا لعنصر المخاطرة.
- يمكن للمصارف أن تستخدم نموذج RAROC لكي تساعد وتساند قراراتها في شراء التأمين، فعلى سبيل المثال فقد يقرر المصرف أن يحتجز ويعين رأس المال جانبًا لتغطية المخاطرة في حالة أن تكون تكلفة المال لدعم المخاطرة أقل من تكلفة تأمينها.
- تقديم وتوفير وسائل المقارنة مع عائد الموجودات الاسنادي أو المقارن و RAROC بعد تعديل علاوة الخطر.
- إن الدافع الرئيسي لاحتساب العائد المعدل وفق المخاطر هو أن يكون المصرف قادرًا على تسعير منتجاته بشكل براعة من منافسيه.
- توافر الآلية الملائمة لمقارنة مشروعين ذات أبعاد ومخاطر مختلفة وتقلب العوائد والأرباح وتسعير موجودات الاستثمار وفقًا لذلك وبناء عليه تحقيق التسعير المستهدف.
- إن استخدام رأس المال على أساس المخاطر يحسن من عملية تخصيص رأس المال عبر أي احتمالية يكون فيها رأس المال محفوف بمخاطرة وأن يكون العائد المتوقع أعلى من العائد الخالي من المخاطر.
- تقليل احتمالية التعثر المالي الى المستوى المرغوب فيه.
- تقديم معلومات قيمة الى محللي الاستثمار فيها يخص الاداء المستقبلي المحتمل.

[1]- أسماء عزوز، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 42.

2- الفائدة من استخدام نموذج العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC:

يمكن حصر أهم الفوائد من استخدام نموذج RAROC كالآتي:[1]

- إنه يعمل كأداة التي تربط بين إدارة المخاطر في المصرف وممارسات العمل معها.
- يمكن تعيين وبشكل ملائم رأس المال الاقتصادي الضروري لحماية المصرف من الخسائر الغير متوعدة.
- يقدم معايير قائمة على أساس الحقائق لمستوى الأداء المعدل وفقا للمخاطر وذلك غرض التمكن من تقييم مقترحات العمل من زاوية العمل والمخاطرة.
- يعد النموذج الضوء الكاشف في عملية تقسيم الميزانية العمومية للمصرف على أساس سعر السوق الجديد.
- يمكن لآلية RAROC أن تكون متطلعة نحو الأمام لكي تمكن من مقارنة الدخل المتوقع عن سنة واحدة قادمة مما يسهل مقارنة الدخل الحقيقي المتحقق من القروض مثلا عن السنة الماضية بالممارسة تصبح عملية احتساب رأس المال الاقتصادي أكثر سهولة.
- إن هذه النسبة تسمح بدمج المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ضمن هيكل شمولي واحد ذلك يضع العلاقات المتداخلة والمتبادلة فيما بين أنواع المخاطر المختلفة والاحتمالات التي قد تكون فيها تركيز كبير جدًا على المخاطر.
- يشجع المصارف على إدارة رأسمالها على أساس إدارة المحفظة المتكاملة.
- يمكن للمصرف من التنبؤ بمستويات أدائها الاقتصادي والمحافظة على السلامة المالية ورفع الثقة بين اصحاب المصالح.

[1]- نبراس محمد العامري، صلاح الدين محمد أمين الامام، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 185.

3- طرق حساب النموذج العائد لرأس المال المعدل بالخطرRAROC :

يتم حساب نموذج RAROC من خلال ثلاث خطوات وهي:[1]

- ✓ **الخطوة الأولى:** قياس الخطر يتطلب قياس كقرض المحفظة للخطر والمتعلق بالتذبذب والارتباطات الخاصة بمعاملات الخطر.
- ✓ **الخطوة الثانية:** تخصيص رأس المال يتطلب اختيار درجة ثقة وأفق الزمن لحساب القيمة المعرضة للخطر الأمر الذي يترجم الى رأس المال الاقتصادي، وقد يتطلب العملية ايضًا تقييد رأس المال اذا كان ذلك مناسبًا.
- ✓ **الخطوة الثالثة:** مقياس الأداء: يتطلب تعديل الأداء لرأس المال المخاطر.

ويمكن حساب نسبة RAROC كما يلي:[2]

$$\text{RAROC} = \frac{\text{العائد المتوقع}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

حيث اقترح (Prokopczuk) (2004) هذه العلاقة حيث أن:

العائد المتوقع: هو العائد الذي يتوقعه المصرف لفترة زمنية محددة.

رأس المال الاقتصادي: هو مقياس للمخاطر يتم تحديدها من قبل المصرف على وجه الدقة والتحديد.

[1]- زراقي هاجر، " **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية** "، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 34.

[2]- موسى عمر مبارك، " **صيغ تمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال** "، أطروحة دكتوراه، تخصص في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية، جامعة سوريا، 2014، ص83.

كما يمكن حساب نسبة RAROC بالعلاقة التالية التي تأخذ بعين الاعتبار الضرائب عند حساب الدخل الصافي المعدل بالخطر وعندها يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالخطر كما يلي:

$$\text{العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC} = \frac{\text{الفوائد} - \text{التكاليف} - \text{الخسارة المتوقعة} - \text{الضرائب}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

عند حساب العائد على رأس المال المعدل بالخطر بعد الضريبة فإن كمية الضريبة المحسوبة في هذه الحالة يجب أن تقابل الضرائب التي سيتم دفعها فيما بعد حتى لو كانت الخسائر الفعلية المساوية للخسائر المتوقعة.

كما يمكن حساب العائد على رأس المال المعدل بالخطر كما يلي:[1]

$$\text{العائد على رأس المال المعدل بالخطر RAROC} = \frac{\text{العائد الصافي بالخطر}}{\text{رأس المال الاقتصادي}}$$

حيث أن: العائد الصافي بالخطر يتم حسابه كما يلي:

العائد الصافي المعدل بالخطر = الايرادات (اجمالي دخل الفائدة + الايرادات الأخرى) – تكاليف التمويل – الخسارة المتوقعة – النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة (النفقات المباشرة والغير المباشرة + المصاريف الايرادية المخصصة) + منافع رأس المال.

رأس المال الاقتصادي: وهي الأموال المقترحة من طرف المصرف والضرورية من أجل مواجهة الخسائر خلال مدة زمنية محددة وعند مستوى ثقة محددة سلفًا وبشكل عام المدة الزمنية تكون عادة سنة واحدة.

[1] – محمد عبد الحميد عبد الحي، " **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية** "، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقد وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2004-2005، ص53.

وطريقة رؤية كل مصرف لهذه النسبة تختلف من موقع لآخر فهذه النسب يراها كل مصرف يراها كل مصرف حسب طريقة تنقيطه الداخلي لمختلف الأخطار وحسب درجة تفاعله مع الخطر، ومنه كل مصرف يختار الصيغة التي تناسبه لحساب نسبة RAROC بما يتماشى مع حاجياته وقدره على تغطية المخاطر بالضافة الى المركز المالي الذي يتمتع به.

المطلب الثاني: نموذج القيمة المعرضة للخطر (Var) Value Risk:

تعتبر القيمة المعرضة للخطر من أهم النماذج لقياس مخاطر السوق للمحفظة الاستثمارية للمصارف وفي هذا المطلب سنحاول اعطاء مفهوم لها وكيفية حسابها.

أولا: تعريف القيمة المعرضة للخطر (Var) Value Risk:

تعرف القيمة المعرضة للخطر على أنها نموذج يقيس مخاطر السوق من خلال تحديد مقدار انخفاض قيمة المحفظة خلال فترة زمنية معينة مع احتمال معين نتيجة لتغيرات في أسعار السوق وأسعارها فمثلًا اذا كانت الفترة الزمنية المحددة يوم واحد فالاحتمال المحدد هو 1%، فهي تعني الخسارة القصوى التي يمكن توقع حدوثها خلال فترة الاستثمارية عند مستوى ثقة معين.

فهو نموذج يسعى الى قياس الحد الأدنى من الخسائر القيمة الأصل المعين عند فترة زمنية معينة وعند مستوى معين من الثقة، كما تعتبر تقدير كمي للقيمة القصوى التي يمكن خسارتها في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة وعند مستوى ثقة محدد.[1]

[1]- محمد عبد الحميد عبد الحي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص105.

ويمكن استعراض مجموعة من المفاهيم للقيمة المعرضة للخطر في وجهة نظر عدد من الكتاب والباحثين كما يلي:

- تعرف القيمة المعرضة للمخاطر بأنها الخسارة الأدنى المتوقعة لمحفظة استثمارية بمرور مدة من الزمن ولمستوى معين من الاحتمالية، واجمال مكونات المخاطر وجعلها بشكل موحد.
- هي مدخل من مداخل قياس مخاطر السوق وهو القيمة عند الخطر أي قيمة الخسارة القصوى التي يمكن أن يتقبلها المصرف عند مجال ثقة معين، فهي عبارة عن مقياس للحد الأقصى للتغيير المرتقب والمحتمل في قيمة محفظة الأوراق المالية للمؤسسات المالية.[1]
- هي طريقة تسمح بتقدير الخسائر القصوى الممكن حدوثها مستقبلًا بناءً على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال حيث تساعد على تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها المستثمر أو المصرف خلال 10 أيام، وهي تعتمد على طرق احصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في المؤسسات.
- القيمة المعرضة للخطر هي الانخفاض في قيمة الاستثمار خلال بعد زمني محدد باحتمالية مقدرة نتيجة التغيرات في الأسعار ومعدلات السوق المؤثرة بشكل مباشر في عائد الاستثمار.[2]

[1]- حياة نجار، " **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** "، دراسة واقع التجارة العمومية للبنوك الجزائرية، أطروحة غير منشورة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص170.

[2]- علي بن عزوز، " **إدارة المخاطر** "،دار الورق، عمان، الأردن، 2013، ص 295.

ثانيا: الاستخدامات ومحددات القيمة المعرضة للخطر (Var):

1- الاستخدامات: هناك استخدامان اساسيان لأسلوب القيمة المعرضة للخطر (Var) يتمثلان فيما يلي:[1]

- ✓ الابلاغ عن المخاطر للهيئات الرقابية المختصة لتقويم باستخدامات لتقييم المخاطر المنتظمة الكلية للنظام المالي.
- ✓ الرقابة الداخلية للتعرض للمخاطر لأغراض إدارة المخاطر وكذلك الافصاح للجهات الخارجية من حجم التعرضات القصوى الممكنة للمخاطر.

2- محدداته: وهناك ثلاث محددات وهي:[2]

أ- توزيع أرباح خسائر المحفظة: إن أرباح وخسائر المحفظة عبارة عن مقدرا التغيير المحقق أو المسجل في القيمة، والناتج عن تقلبات العوامل المكونة للخطر، وبما أن تعريف الخطر الأعظمي يأخذ مفهوم التوزيع الاحتمالي لعوائد الأصل، الأمثل هنا هو الحصول على توزيع طبيعي بخصائصه المتمثلة في المتوسط والتباين.

ب- مجال الثقة: أو المستوى الثقة يقصد به احتمال تحقق الأحداث غير الملائمة أو السيئة، أي الحد الأدنى لا يجب تجاوزه.

فمثلًا اذا افترضنا مستوى الثقة المتفق عليه هو95% فهذا يعني أن هناك 95% من الفرص لا تتعدى فيها الخسارة المتوقعة قيمة (Var) وهذا اذا تجاهلنا 5% المتعلقة بالأحداث السيئة جدًا وبالتالي فإن مجال الثقة يتوقف على درجة ثقة مالك المحفظة والمعطيات العامة للسوق (السيولة، أهمية السوق المالي....إلخ).

[1]- محمد عبد الحميد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره** "، ص 105-109.

[2]- حياة نجار، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 189.

ج- المجال الزمني: وهي المدة الزمنية التي نريد قياس القيمة المعرضة للخطر (Var) خلالها وهي تختلف باختلاف نشاط المصرف وطبيعة المحفظة والمعطيات العامة للسوق وقد حددت لجنة بازل 10 أيام مفتوحة وهي تعتبر مدة كافية للمصرف لتسيير وضعية ما.

ثالثًا: الطرق المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر (Var):

1- طريقة التوزيع الطبيعي لحساب القيمة المعرضة للخطر (Var)

يعتبر التوزيع الطبيعي من اهم التوزيعات المتصلة حيث يلعب دورًا أساسيًا في عملية المعاينة لذلك يمكن استخدام دالته لإيجاد احتمال أن تأخذ الخسائر أقل من قيمة معينة (الخسارة القصوى)

فالتوزيع الطبيعي يعتبر توزيعًا متماثلًا حول الوسط الحسابي، ويأخذ شكل الجرس وله قمة واحدة ويمتد طرفاه الى ما لانهاية مقتربين من المحور الأفقي دون أن يتماسى معه وحيث أن التوزيع الطبيعي يعتبر عن متغيرات عشوائية متصلة فيمكن استخدام دالة التوزيع الطبيعي لإيجاد احتمال أن يأخذ المتغير العشوائي أق من قيمة معينة او أكثر قيمة معينة أو تقع قيمته بين قيمتين معلومتين.[1]

- التعبير الرياضي للقيمة المعرضة للخطر (Var):

يتم تقييم خطر الخسارة باستخدام التوزيع الاعتمادي للخسائر L_n

فإذا رمزنا للعوائد ب R_t ولدالة التوزيع ب F_{rt} نحصل على:

$$F_l(R_t) = praba(L_n \leq R_t)$$

[1]- عادل زيات، " **تطبيق طريقة دلتا الطبيعي لحساب القيمة المعرضة للخطر في بعض المخاطر المالية في الأسواق الناشئة** "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، 2002، ص109.

ولحساب القيمة المعرضة للخطر نستخدم مقاييس الموضع أو المؤونات والتي يرمز لها عادة بالرمزQ ، هذا يعني ان القيمة المعرضة للخطر هي عبارة ببساطة عن المسافة بين المؤين الأول والوسط الحسابي للتوزيع الاحتمال عند مستوى دلالة معين أي: Var = p−quantile

وبعبارة أخرى وفي حالة المتغير المتصل فإن القيمة عند الخطر تقابل احتمال أن تكون الخسائر أقل من أو يساوي القيمة القابلة للمؤين بعد ترتيب المشاهدات ترتيبًا تصاعديا، واعتمادًا على ذلك يمكن التعبير عن القيمة المعرضة للخطر رياضيًا بالطريقتين التاليتين:[1]

$$praba\big(L_n \leq Var(h,\mathrm{p})\big) = p$$

$$praba\big(L_n \leq Var(h,\mathrm{p})\big) = 1 - p$$

حيث أن:

$praba$:الاحتمال

L_n :الخسائر

h :المدة الزمنية

p :مستوى الدلالة

والصيغتان السابقتان تختلفان من حيث أن الأولى تشير الى احتمال P بأن يكون مبلغ الخسائر خلال الفترة h القادمة أقل من أو يساوي القيمة المعرضة للخطر، بينما الثانية تشير الى أن هناك احتمال p−1 بأن تكون

[1]– عادل زيات، " **مرجع سبق ذكره** "، ص111.

الخسائر أكبر أو تساوي القيمة عند الخطر والصيغة الثانية هي الأكثر استخدامًا في حساب القيمة المعرضة للخطر لأنها تتعلق بتحديد الخسائر القصوى المحتملة، وهو صميم ما تبحث عنه القيمة المعرضة للخطر، ومن خلال العلاقة الأخيرة يمكن كتابة القيمة المعرضة للمخاطر بالصيغة التالية:

$$Var(h,p) = F_l^{-1}$$

2- الطريقة التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر Var:

إن الطريقة التاريخية لتحديد القيمة المعرضة للخطر لمحفظة الأصول المالية سهلة ولا تتطلب حسابات معقدة وتسمح بتقدير القيمة الحالية لحساب Var ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها، أضف الى ذلك اعتبار المشاهدات القديمة والأكثر حداثةً على نفس المستوى من الأهمية شيء غير مرغوب فيه، لأن أي تغيير مفاجئ سواءً كان حقيقيًا أو بسبب خطأ، من شأنه أن يؤثر في قياس الخطر ومن ثم التأثير على مستوى القيمة عند الخطر، وعليه يتوجب الأمر إجراء رقابة دقيقة لكل المعطيات.

أي أن القيمة المعرضة للخطر Var حسب الطريقة التاريخية تحسب باستخدام عينة من الاحصاءات لفترة زمنية سابقة للأدوات المالية. نعترض مثلًا أن لدينا بيانات لعائد المحفظة R في اليوم خلال مدة زمنية معينة T يحصل على سلسلة من العوائد $\{ R_{t+1-t} \}$ يحسب قيمة المخاطر مع التغطية P حيث يحسب هذا الأخير بـ $(100.\mathrm{p})\%$ لسلسلة العوائد المحفظة السابقة أي أن:

$$Var_{t+1}^{p} = \text{المئتين } \{ R_{t+1-t} \} \text{ و } (100.\mathrm{p})\%$$

على عكس الأساليب القياسية الأخرى فأسلوب المحاكات التاريخية لا يعطي توزيع افتراضي حول التوزيعات العودة، وبالرغم من ذلك فإن أسلوب المحاكات التاريخية تنطوي ضمنيًا حول التوزيعات العائدات الماضية وهي تمثيل للعائدات المستقبلية المتوقعة ويعتمد أيضًا هذا الأسلوب على الحركة التاريخية القصيرة المحددة لعوائد المحفظة.[1]

ولتطبيق هذه الطريقة نتبع الخطوات التالية: [2]

- إيجاد العائد اليومي لكل أصل من الأصول المشكلة للمحفظة.
- ضرب معدلات العائد اليومي لكل أصل في قيم الاستثمار في ذات الأصل للحصول على قيمة العائد.
- نجمع قيم العوائد للأصول للحصول على قيمة عائد المحفظة اليومي.
- استخدام مقياس المؤين وهو من المقاييس الاحصائية لتحديد القية المعرضة للخطر.

3- طريقة المحاكات مونتي كارلو لحساب القيمة المعرضة للخطر Var:

تعتبر طريقة مونتي كارلو أكثر طرق تقدمًا لقياس المخاطر لأنها تعتمد على توليد عينات بمسارات متعددة حسب الحاجة وذلك باستخدام عملية عشوائية مفترضة.

وتستند على أساس التنبؤ بالأسعار المستقبلية للأسهم وحساب القيمة المعرضة للخطر على أساس الأسعار المتنبأ بها في إطار زمني محدد حيث يتم حساب سعر الأصل للفترة التالية.

والتي ينتج من خلالها توليد سلاسل من القيم المستقبلية لسعر الأصل مثلًا عملية مرابحة الاستناد الى سعر الأصل في الفترة T والمعطيات الرئيسية المتعلقة به في متوسط العائد على الأصل والانحراف المعياري وبالتالي

[1]- محمد عبد الحميد عبد الحي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 109.

[2]- عبد الكريم قندوز، " **التحوط وغدارة المخاطر** "، دار الكتاب المملكة العربية السعودية، 2018، ص 90.

تستطيع محاكات القيمة التالية في مسار العينة وتتكرر العملية في توليد عينة مسار طولها T، تقابل أفق المخاطر للقيمة المعرضة للخطر متعددة الفترات، باستخدام علاقة حساب سعر الأصل وتكرار هذه العملية من اجل توليد M مسار عينة للقيم المستقبلية الممكنة للأصل K حيث M تقريبًا 10000عندما يتكون لدينا مسارات M عينة يصبح حساب القيمة المعرضة للخطر سهلة بالنسية للأدوات الخطية والتي تعتمد قيمتها فقط على كمية عشوائية وحيدة، بالنسبة لقيمة المعرضة للخطر لفترة واحدة سنعتمد بشكل خاص على الخطوة الأولى في كل المسارات العينة M الكلية.

بعد توليد العينات العشوائية يتم حساب القيمة المعرضة للخطر عند مستوى المعنوية المحددة بإيجاد قيمة المتين الذي يكافئ مستوى المعنوي هذا، وبذلك يتم تحديد القيمة المعرضة للخطر باستخدام طريقة محاكات مونتي كارلو للعملية الاستثمارية الواحدة حيث يمكن تطبيقها في المصارف الاسلامية، خاصة أنها تعتمد على معطيات تاريخية واقعية خاصة في الأصل، وتستخدم لبناء توقعات مستقبلية ترتبط بالمخاطر.[1]

المطلب الثالث: نموذج الأسلوب الكمي Z-Scor لقياس الاستقرار المالي في المصارف

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات للمخاطر نظرًا للتطورات التي مست المجال المصرفي، لذا فإن المصارف سواءً التقليدية أو الاسلامية تسعى الى تحقيق الاستقرار المالي لها في ظل الازمات المالية التي تحيط بالقطاع المصرفي، ويعتبر نموذج Z-Scor أحد النماذج المستعملة لقياس الاستقرار المالي للمصارف وهو ما سنحاول التطرق اليه في هذا المطلب.

[1]- ليلى المقدم، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 60.

أولا: تعريف نموذج Z-Scor لقياس الاستقرار المالي في المصارف:

يعد هذا النموذج صورة متطورة من نماذج التبويب الثنائي ذات النسب المالية المتعقدة والتي تستخدم في قياس والتنبؤ بالتغيير المالي، ويعد نموذج Z-Scor والذي وضعه Altman والأمريكي سنة 1968 استخدام طريقة المتغيرات المتعددة واستخدام هذا الأسلوب لتحليل العوامل الخمسة، وهي السيولة والربحية وقدرة الاسترداد الدين والرافعة المالية والقدرة الائتمانية، إن تحليل التمايز وهو نوع من أسلوب متعدد المتغيرات التي تسمح للتمييز بين اثنين أو أكثر من مجموعة متغيرات عدة وفي وقت واحد.[1]

وتمثل نسبة Z-Scor مقياسًا شائعًا لقياس السلامة المصرفية في حالة اعصار المصرف ويعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$Z = \frac{\mu + K}{\delta}$$

حيث:

μ = يمثل متوسط عائد المصرف على الأصول (ROA).

K = يمثل حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية العامة على الأصول.

δ = الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

[1]- سليمان علي النعامي، " **نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتغير الشركات المساهمة العامة** "، مجلة التنمية، الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 27، العدد 73، 2006، ص 43.

[2]- حسن بالقاسم غصان، " **قياس الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية** "، مجلة الاستقرار المالي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص30.

كما يمكن كتابة العلاقة السابقة كالآتي مع الاشارة الى أنه يمكن الاعتماد على القيمة المطلقة للمؤشر أو أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة وذلك من أجل تمهيد القيم المطلقة التي عادة ما تكون قيمة مرتفعة والمصرف الذي يحصل على قيمة أعلى يون أكثر استقرارًا:

$$Z = \frac{ROA + EIA}{\delta(ROA)}$$

حيث أن:

ROA = عائد الأصول وهو عبارة عن المتوسط عائد الموجودات المصرفية.

EIA = حقوق المساهمين في المصرف على نسبة الأصل.

$\delta(ROA)$= الانحراف المعياري للعائد متوسط الموجودات المصرفية لمدة 5 سنوات.

ولقد تم تطبيق الأولي لهذا النموذج Z-Scor على مجموعة من المؤسسات قدرت ب 66 مؤسسة أمريكية حيث منها 33 مؤسسة ناجحة والأخر غير ناجحة مدرجة في البورصة حيث أثبتت النتائج أن المؤسسات التي قيمة Z-Scor أقل من 1.88 كانت شديدة الخطورة ومن المرجح أن تفلس، أما المؤسسات التي قيمة Z-Scor أكبر من 2.99 هي مؤسسات ناجحة أما قيمة Z-Scor التي وقعت بين 1.81 و 2.99 فهي نتائج غير مؤكدة.[1]

يعني أن Z-Scor عند حساب قيمته لابد أن يقع ضمن 1 من ثلاث مناطق والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- سليمان علي النعامي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 89.

الشكل رقم (1.2) يوضح مناطق تصنيف قيمة Z-Scor

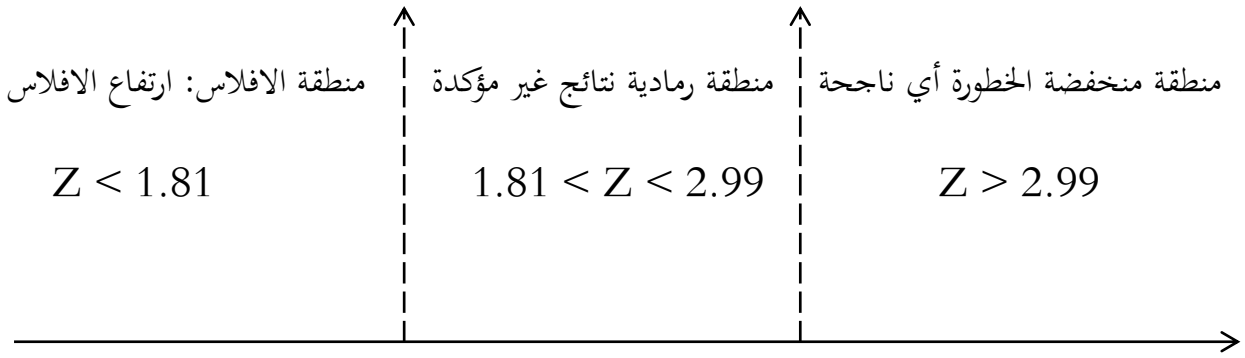

المصدر: فريد علي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس المخاطر المصرفية**، دراسة حالة، مصرف دبي، 2001-2007، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2018-2019، ص 113.

يوضح الشكل السابق المناطق التي تقع فيها قيمة Z-Scor من أجل تحديد وضعية المصرف ومدى استقراره بالنسبة للمصارف الأخرى الناشطة في القطاع الكلي المصرفي.

- إذا كانت قيمة Z-Scor أقل أو تساوي 1.81 (Z > 1.81) المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفشل ويفلس وهو غير قادر على الاستقرار.
- إذا كانت قيمة Z-Scor أكبر أو تساوي 2.99 (Z > 2.99) فالمصرف ناجح وقادر على الاستمرار أي مستقر ماليًا.
- إذا كانت قيمة Z-Scor أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 فالأمر يصعب تحديده إذا كان المصرف في حالة فشل أو انه يتجاوزه، لذا من الأفضل إعادة دراسة هذا المصرف لذلك تسمى بالمنطقة الرمادية.

ثانيا: المحددات التي تؤثر على دالة الانحدار Z-Scor:

يتأثر نموذج الاستقرار المالي Z-Scor من مجموعة من متغيرات منها ما يرتبط بالمصرف وهذا ما يتصل بالقطاع المصرفي ومنها علاقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية والكلية، حيث تتمثل محددات الاقتصادية المالية والكلية في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نسبة التضخم، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما المحددات المصرفية تتكون من خمسة متغيرات، مؤشر Z-Scor مجموع الأصول بالنسبة للمصرف التقليدي أو نسبة النشاطات التمويلية للمصرف الاسلامي، وشبه تكاليف التشغيل الى الدخل وتنوع الدخل.

وتتكون محددات القطاع المصرفي من ثلاث متغيرات نجد أولًا مؤشر (Logarithem of Herfinadahl) الذي يقيس تنافسية المصارف، تتراوح قيمته بالمستوى بين 0 و 10000، كلما اقتربت القيمة من 10000 دلَّت على قلَّة المنافسة، بينما كلما اقتربت القيمة من مستوى المفردات على القيمة المنافسة.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

لقد تعاظمت المخاطر المصرفية وتغيرت طبيعتها في ظل التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استعمال أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، لذلك تختار المصارف بشكل كبير اعتماد مقاييس لقياس هاته المخاطر التي سنعرضها في هذا المبحث.

[1]- حسن بالقاسم غسان، " **مرجع سبق ذكره** "، ص56.

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة

أولا: المخاطر الائتمانية:

على تعدد تعاريف مخاطر الائتمان، فإنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي وبخاصة الوظيفة الائتمانية، إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب القدرة على التنبؤ به، الاستعدادات له (الاجراءات الوقائية)، وأساليب مواجهته في الوقت اللازم والمناسب لذلك.

1- مفهوم المخاطر الائتمانية:

الخطر موجود دومًا بالائتمان الممنوح، بالرغم من اختلاف طبيعته من حيث الغرض، الحجم، سعر الفائدة، وآجال الاستحقاق، فهو أبرز المخاطر التي تعترض توظيفات البنوك، وتحد من النتائج المرتقبة لأعمالها.

أ- تعريف المخاطر الائتمانية:

يعرف الخطر الائتماني على أنه احتمال خسارة النقود عندما لا يتم دفع القروض، وينجر عنه مشكلات لإدارة البنك، ويرجع فشل البنوك في هذا الجانب الى وجود القروض السيئة، التي قد تنجم عن تسهيلات منحتها لمتعاملين لا تعرف عنهم إلا القليل، أو لجهلها حقيقة رأس مال أولئك المقترضين.[1]

كما يشير خطر القرض أو الخطر الائتماني الى عجز المتعاقد معه (العميل المقترض) عن سداد الأصول المقترضة، ما يعني للبنك خسارة من رأس المال (الديون غير المسترجعة) والعائد (الفائدة المرتقبة على تلك

[1]- صالح ظاهر زرقان، " **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية** "، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 23، 2010، ص 14.

الديون)، خسارة تعد معتبرة بالنسبة لذات العميل في حالة عدم وقوع ذلك العجز، وما يطلق عليه كذلك خطر التوقيع.[1] وتتعدد أوجه تُعرض البنك لهذا الخطر:

- نوعية القرض الممنوح.
- مدة القرض: فالقروض قصيرة الأجل تكون احتمالية الخطر فيها أقل من القروض طويلة الأجل.
- طبيعة الضمانات المقدمة على القروض الممنوحة.

وعليه فالمخاطر الائتمانية هي ترجمة لخسارة محتملة، ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد أصل المبلغ المقرض من طرف البنك وفوائده عند الآجال المحددة لذلك وفق اتفاقية القرض.

ب- خصائص المخاطر الائتمانية:

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

- ✓ المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي ترتكز على عنصري الخسارة والمستقبل.
- ✓ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل ان جميعها يمكن أن تشكل خطرًا بالنسبة للبنك، لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط فقط بتقديم القروض، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
- ✓ يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية بعد انجاز عقدها، سواءً كان في المبلغ الائتماني- أصل القرض وفوائده- أو وقت السداد.

[1]- ايهاب نظمي صابر وآخرون، " **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن 21** "، التحديات، القرض، الأفاق، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 48.

[2]- أبوبكر خوالد، أمال عباري، " **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد** "، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية ، التجارية، وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، الجزائر،21-22 أكتوبر 2012،ص 5.

- ✓ المخاطر الائتمانية خسارة محتملة يتضرر جراءها المقرض، ولا يواجهها المقترض، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح قرضًان سواءً كان بنكا، مؤسسة مالية، أو منشأة تبيع لأجل.
- ✓ المخاطر الائتمانية بعدين كم المخاطر ونوعيتها، أي حجم المبلغ الممكن خسارة واحتمالية التخلف عن الدفع.
- ✓ لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما كان المقترض شخصًا حكوميًا أم لا، بل إن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الاخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
- ✓ خطر الائتمان هو المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد أو تأجيله، وتتعدد الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، لكن القروض أكثر هذه الأنواع تعرضًا لمخاطر الائتمان، إذ أن التغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمشروع المقترض تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد أو خدمة الدين، وهي ظروف يصعب التنبؤ بها، وكذا الحال بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد.

لذا تتجه البنوك نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى، لتقديم قدرة المقترض على إعادة الدين، غير أن هذه المقدرة تنهار لدى المقترض قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.[1]

[1] – محمد داود عثمان، " **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك** "، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الفلسفة، تخصص مصارف، قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 54.

2- مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية: وتتمثل في ما يلي:

أ-

مؤشر اجمالي الخسائر الى اجمالي الائتمان= $\frac{\text{اجمالي الخسائر}}{\text{اجمالي الائتمان}} \times 100$

ب-

مؤشر صافي الخسارة الى اجمالي الائتمان [1]= $\frac{\text{صافي الخسارة}}{\text{اجمالي الائتمان}} \times 100$

ج-

مؤشر الاستردادات الى اجمالي الائتمان[2]= $\frac{\text{الاستردادات}}{\text{اجمالي الائتمان}} \times 100$

د-

مؤشر القروض الى اجمالي الأصول[3]= $\frac{\text{القروض}}{\text{اجمالي الأصول}}$

[1]- د، صادق راشد الشمري، " **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص91.

[2]- نفس المرجع.

[3]- خطيب منال، " **تكلفة الائتمان وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية** "، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2004، ص 12.

هـ- مؤشر مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض[1]

$$= \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{اجمالي القروض}}$$

ثانيا: مخاطر السيولة:

1- مفهوم مخاطر السيولة:

يربط العديد من الاقتصاديين هزات النظام المصرفي وهيكل ميزانية البنوك، وبمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم المصرفية، فإن البنوك تعرض نفسها لخطر السيولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

" تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي اذا استمر يمكن أن يؤدي الى افلاسه".[2]

" يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة المصرف النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقرضين، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول الى مصادر جديدة للنقدية ".[3]

مما سبق يتبين أن خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم، ويزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير

[1]- نفس المرجع، ص 13.

[2]- عبد الغفار حنفي، " **إدارة المصارف** "، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2002، ص 162.

[3]- بن علي بن لعزوز وهدى عبو، " **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية** "، دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 14.

الأموال بتكلفة معقولة، ويمكن أن ينتهي الى افلاس البنك.

2- أسباب مخاطر السيولة:

أهم الأسباب التي تؤدي الى خطر السيولة في البنوك ما يلي:[1]

أ- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:

ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية.

ب- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

- جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه الاقتراض بتكلفة اضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات.
- جانب الأصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.

ج- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق:

حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.

[1]- غنام، بشرى بدير، " **مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة** "، دراسة تفحيصية مقارنة، المجلة العلمية، كلية التجارة، قسم التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثالث، مصر، 2008، ص 6.

د- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الدخلة والتدفقات الخارجة:

وهناك أسباب أخرى تتمثل في:[1]

- ✓ خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام المصرفي للبلاد الناشئة، التي تكون الأسواق النقدية بها ماتزال في طور التشكيل.
- ✓ ظاهرة التغير المتسرع والغير مستقر لقيم الأصول، فمثلًا تقييم محفظة الأوراق المالية بالقيمة السوقية قد يؤدي بالمؤسسة الى تفضيل التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ بها لأن قيمتها السوقية متدنية ولا تحقق مردودية في الأجل القريب والمتوسط، الشيء الذي يؤدي الى الافلاس وقد تنتشر هذه العدوى بين البنوك.
- ✓ صعوبة الحصول على عوائد أكبر، وذلك لأن العوائد تتناسب طرديًا مع المخاطرة.
- ✓ تمويل البنوك الاستثمارية طويلة الأجل بمواد قصيرة.
- ✓ صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطها الائتماني.

3- مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطرة السيولة وهي: [2]

[1]- حكيم براضية، " **التصكيك ودوره في إدارة السيولة الاسلامية** "، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010-2011، ص 7.

[2]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** "، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، بدون طبعة، 2013، ص176.

أ-

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير هذا المؤشر الى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

ب-

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة عمى أن ذلك يمكن زيادة لموجودات النقدية والاستثمارات التي واجه المصر التزاماته المختلفة.[1]

ج-

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطرة السيولة بعد ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة الى السيولة.[2]

[1]- حاكم محسن الربيعي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 177.

[2]- سيرين سميح أبو الرحمة، "**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 50-51.

د-

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة الى سيولة عن صعيد آخر، أن زيادة نسبة القروض الى الودائع تؤشر حاجة المصرف الى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقراض الجديدة.[1]

المطلب الثاني: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف

أولا: مخاطر سعر الفائدة

ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف العامة والاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحكم مخاطر أسعار الفائدة لأي بنك فيما يتعلق بمخاطر الفائدة، يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة تتخذ الاجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها.

1- تعريف مخاطر سعر الفائدة: هي مخاطر تعرض الموقف المالي للخطر نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة – تحركات أسعار الفائدة – والتي تؤدي الى تراجع في الإيرادات بسبب عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتفاقم هذه الخسارة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات، ومعدلات العائد على الأصول، وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملية من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة.[2]

[1]- حاكم محسن الربيعي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 177.

[2]- محمد محمود المكاوي، " **البنوك الاسلامية ومأزق بازل** "، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2013، ص 18.

2- إدارة مخاطر سعر الفائدة: أدى التذبذب الشديد في أسعار الفائدة وعدم دقة التنبؤ في توجيهات هذه الأسعار في السنوات الأخيرة، الى زيادة تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة المتمثلة في انخفاض صافي الفوائد والقيمة السوقية ولقد بدأ الاهتمام بإدارة مخاطر أسعار الفائدة في السنوات الأخيرة نتيجة تقلب المستمر في أسعار الفائدة، وكذلك بسبب ازدياد المنافسة بين البنوك خاصة بعد العولمة.

وتعد إدارة مخاطر أسعار الفائدة من أهم البنود التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف البنوك، وقد عرفت لجنة بازل ولجنة تنظيم البنوك وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك للولايات المتحدة الأمريكية، إدارة مخاطر أسعار الفائدة: أنها تلك العملية التي تشمل الاجراءات والمراحل التالية:

أ- التعرف على مخاطر أسعار الفائدة: تتضمن هذه المرحلة تحديد مخاطر أسعار الفائدة عن كشف مصادر مخاطر أسعار الفائدة المحتملة التي يجب دراستها.

ب- مراقبة مخاطر أسعار الفائدة: تتم على المستوى الداخلي والخارجي، الرقابة الداخلية تتضمن مراقبة مدى التزام السياسات واجراءات إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنك، بينما المراقبة الخارجية تتمثل في مراقبة البنك لمسويات مخاطر أسعار الفائدة على مستوى الجهاز المصرفي ككل، من خلال التقارير المالية السنوية ونصف السنوية[1].

ج- السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة: تتم من خلال عملية الضبط والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة بموجب الاستراتيجية المتبعة بالبنك بهدف إلغاء أو تقليل آثار هذه المخاطر الى حد أدنى ممكن.[2]

[1]- محمد عبد الرحمان الدوري وسعيد جمعة عقل،" **استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك باستخدام مبادلات الفائدة** "، دراسة تطبيقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، أوت 2008، ص84.

[2]- مؤيد عبد الرحمان الدوري وسعيد جمعة عقل، " **نفس المرجع** "، ص 85

3- مؤشرات قياس مخاطر أسعار الفائدة: وتتمثل في ما يلي:[1]

أ- المؤشر الأول:

$$= \frac{\text{الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب- المؤشر الثاني:

$$= \frac{\text{الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

ج- المؤشر الثالث:

$$= \text{الأصول الحساسة} - \text{الخصوم الحساسة}$$

ثانيا: مخاطر سعر الصرف:

1- مفهوم مخاطر سعر الصرف:

أ- تعريفها: وهي مخاطر تنتج عن تقلبات سعر الصرف وبالتالي يحدث التَّأثير على قيمة العملات الأجنبية التي يتعامل فيها البنك التجاري، وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب قد يؤثر في قيمة الأصول والخصوم لدى البنك، وهذا يقتضي الالمام بمخاطر أسعار الصرف من خلال عمل دراسات وافية

[1]- د، نجاة محمد أحمد جمعان، " **نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية على البنوك** "، كلية التجارة، جامعة صنعاء، اليمن، 2017، ص 203.

عن أسعار الصرف ومعرفة حركة أسعار العملات التي يتعامل بها البنك في الأجل القصير والأجل الطويل، والبحث عن أسباب تقلبات الأسعار واتجاه هذه التقلبات ومن ثم قياس الأثر على أرباح البنك، كما يمكننا تعريف مخاطر سعر الصرف أنها عدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدية للبنك والذي ينتج من التغيير في أسعار كل من بنود المطلوبات والموجودات في البنك.[1]

وتنشأ مخاطر العملة من التقلبات في أسعار الصرف في كل من الأجلين القصير والطويل والتحركات المعاكسة في أسعار الصرف، وصعوبة التنبؤ بدقة بتحركات أسعار الصرف في المستقبل، ويعرف خطر سعر الصرف بأنه الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وهي الخسارة المحتملة التي تعرض لها البنك جراء التقلبات في الأسعار.[2]

وتواجه البنوك خطر فقدها لجزء من فصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبني البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها، في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار، سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة في أشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

ب- طبيعة خطر سعر الصرف: يتأثر النظام المالي للمؤسسة بتقلبات العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية إذ نجد أن بعض عناصر ميزانيتها تكون مصدرًا لخطر سعر الصرف بصفة واضحة مثل الذمم، الديون والممتلكات الأخرى، إذ تمثل الودائع الموظفة في البنوك بالعملة الأجنبية مصدر خطر للمؤسسة في حالة انخفاض قيمة هاذه العملة، نفس الشيء للذمم عندما تقوم المؤسسة بعملية التصدير على أن يكون الدفع أو التسديد مؤجل لتاريخ

[1]- حماد طارق عبد العال، " **إدارة المخاطر** "، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2008، ص 119.

[2]- يوسف خلخال، " **أثر تطبيق التقييم المصرفي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** "، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 207.

لاحق، فإن القيمة الحقيقية لهذه الذمم بالعملة الوطنية سوف تنخفض عما هو الحال أيضًا بالنسبة للديون المقدرة بالعملة الأجنبية في حالة الاستيراد، فإذا أجلت عملية الدفع فإن زيادة سعر الصرف لعملة التسديد المتوقف عليها سيؤدي الى زيادة أعباء المؤسسة للعملة الوطنية، كما أن المخزون قد يكون مصدر لخطر الصرف إذا كان سعره محددًا بالعملة الأجنبية كالبترول مثلًا فأي تذبذب في سعر العملة الأجنبية يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للمخزون.[1]

2- مؤشرات قياس سعر الصرف: إن قياس خطر سعر الصرف مقترن بطبيعة التعامل الذي تقوم به المؤسسة، فهو يختلف حسب ما إذا كانت العملية التجارية أو مجموعة من عمليات مختلفة في تدفقات مختلفة بين المؤسسة وفروعها، وما سنتعرض اليه هو قياس سعر الصرف المتعلق بالعمليات التجارية، حيث يستلزم الأمر بالنسبة للمؤسسة معرفة وتقييم مركز صرفها.

يساوي مركز الصرف الاجمالي للمؤسسة الى رصيد الحقوق (أو الموجودات) والالتزامات (أو الديون) بالعملة الصعبة لهذه المؤسسة، ويمكننا أيضًا تحديد مركز الصرف بواسطة العملة الأجنبية التي يعمل بها الحساب بنفس الطريقة. نقول عن مركز صرف أنه مغلق عندما يكون الرصيد معدوم، على خلاف ذلك يكون المركز مفتوح إما طويل إذا تجاوزت الموجودات الالتزامات أو القصيرة إذا كانت الموجودات أقل من الالتزامات.[2]

ويمكن أيضًا حصر هذه المؤشرات الى ما يلي:[3]

[1]- جمال طباش، " **تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص65.

[2]- مريم آيت بارة، محمد صاري، " **تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية** "، دراسة حالة لشركة أرسلو ميتال، فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة حاجي مختار، عنابة، 2014، ص223-224.

[3]- شعبان فرج، " **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر** "، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص 70.

أ- المؤشر الأول:

$$\frac{\text{المركز المفتوح في كل عملة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}} =$$

ب- المؤشر الثاني:

$$\frac{\text{المصورفات المفتوحة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}} =$$

المطلب الثالث: مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل

أولا: مخاطر رأس المال:

1- مفهوم مخاطر رأس المال:

ويمثل رأس المال المدفوع رأس المال المستثمر، أما الأصول المرجحة بالخطر فتمثل كافة الأصول باستثناء النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتقيس نسبة مخاطرة رأس المال المدى الذي تنخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك على أموال المودعين والمالكين.

أ- تعريف مخاطر رأس المال: يمكن القول من خلال ما سبق أن مخاطر رأس المال تحصل عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك الى مستوى أقل من القيمة السوقية لخصوم البنك وقد دلت الأدبيات المالية المصرفية الى وجود علاقة وطيدة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال المتمثلة بمعدل حقوق الملكية للأصول المرجحة بالخطر، وهذا يعني أن زيادة مخاطر رأس المال تتطلب زيادة كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار، الأمر الذي يستوجب على البنك في المحصلة النهائية زيادة حقوق الملكية لمواجهة مخاطر رأس المال، وبالتالي يتبين أن العلاقة

بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع مخاطر رأس المال يؤدي الى انخفاض كفاية رأس المال، أي الملاءة المالية للبنك، والعكس صحيح.[1]

ومن المعلوم أن رأس المال المملوك ينبغي أن يكون متينًا وكافيًا لمواجهة المخاطر، ولكن هذا صعب من الناحية العملية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد، أو حتى الجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة، فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يتضمن تلك السلامة وحده، إنما يجب أن تتوفر الى جانبه عوامل أخرى لتلك السلامة.

ب- آثار مخاطر رأس المال: تحدث مخاطر رأس المال (مخاطرة الملاءة المالية) عندما يصبح رأس المال البنك غير قادر على تغطية الخسائر التي تتولد نتيجة تعرض البنك لمخاطر مختلفة، لذلك فإن تعرض البنك لحجم كبير من المخاطر قد يؤدي الى اعسار البنك حيث أن احتفاظ البنك بنسبة حقوق الملكية الى الأصول عالية يُمكِّن البنك من تحمل مخاطر أكثر، وعلى ذلك تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات، ويعجز البنك عن الوفاء بالتزامات حينما تصبح حقوق المساهمين سالمة وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصوله والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير الى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.[2]

2- مؤشرات قياس مخاطر رأس المال: هناك العديد من المقاييس يتم اعتمادها لقياس مخاطر رأس المال تتمثل في الآتي:

[1]- د، نجاة محمد احمد جمعة، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 205.

[2]- عبد الباسط وفا، " **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة** "، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2004، ص 30.

أ- نسبة رأس المال الى اجمالي الأصول: يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال في تمويل أصول المصرف الكلية وتقاس من خلال:[1]

$$\text{نسبة رأس المال الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

ب- نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف رأس المال على مواجهة طلبات المودعين عند الحاجة لذلك، وتقاس من خلال:[2]

$$\text{نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

ج- نسبة رأس المال الى الأصول الخطرة: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة رأس المال المصرف في مواجهة الخسائر الممكن تحقيقها من الأصول الخطرة، فالنقدية والودائع لدى المصارف المركزية وكذلك الاستثمارات المالية الحكومية التي يمتلكها المصرف والقروض التي يمنحها للحكومة تكون خالية من المخاطر فتطرح جميع بنود هذه الأصول من اجمالي الأصول للوصول الى الأصول الخطرة وتقاس من خلال:[3]

$$\text{نسبة رأس المال الى الأصول الخطرة} \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$$

[1]- حمزة الأمين ونور الدين الصديق، " **مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية** "، مجلة العلوم الانسانية الطبيعية، المجلد 3، العدد 2 ،ص 768.

[2]- حمزة الأمين ونور الدين الصديق، " **مرجع سبق ذكره** "، ص768.

[3]- سعيد بلال نوري محمد، عبد الرحمان المحسن جاسم، " **أثر رأس المال الممتلك في المخاطر المصرفية** "، دراسة مقارنة بين المصرف الأردني الكويتي والرجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 22، ص 276.

د- نسبة رأس المال الى اجمالي القروض: يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الاموال المستثمرة في القروض الممنوحة لعملاء المصرف وتقاس من خلال:[1]

$$\text{نسبة رأس المال الى اجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

ثانيا: مخاطر التشغيل:

كان للتطورات المتلاحقة والناجمة عن ظاهرة العولمة وظهور أدوات مالية جديدة مثل التوريق المصرفي وكذلك التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات، بليغ الأثر في زيادة تعرض المصارف للمخاطر التشغيلية وسرعة انتقالها مما تطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر، واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحات خاصة بشأن وضع إطار جديد للرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي لتفادي المخاطر.

1- مفهوم مخاطر التشغيل: هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على النحو التالي:

أ- تعريف مخاطر التشغيل:

- تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال.[2]

[1]- الكروي، بلال نوري سعيد وحميد، سعدي أحمد والفتلاوي، ميثاق عبد السادة، " **رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف** "، مجلة أهل البيت، العدد 10، ص 135.

[2]- عبد الباسط مصطفى جلال، " **اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان لفترة من ديسمبر 2010 حتى يونيو 2012** "، مؤتمر التحديات وإدارة المخاطر، السودان، 2013.

- مخاطر التشغيل تمثل الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والتنظيم أو تنشأ نتيجة الأحداث الخارجية وتظم مخاطر قانونية ومخاطر استراتيجية ومخاطر السمعة.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المخاطر التشغيلية هي:

- مخاطر تنشأ نتيجة التغييرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع، وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها الخسارة الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية.

ب- أنواع المخاطر التشغيلية:

يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، ومنها على سبيل المثال ما يلي:[2]

- ✓ **الاحتيال الداخلي:** تلك الأفعال من النوع الذي يهدف الى الغش، أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها.
- ✓ **الاحتيال الخارجي:** أية أفعال يقوم بها الطرف الثالث من النوع الذي يهدف الى الغش، أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون.
- ✓ **ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو الأعمال التي ينتج عنها دفع توجيهات على اصابات شخصية.

[1] - محمد عبد الحميد عبد الحي، " **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة مخاطر المصارف الاسلامية** "، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 24.

[2] - شعبان فرج، " **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر** "، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص 62.

- ✓ **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** الانخفاض الغير المعتمد أو الناتج عن الاهمال في الوفاء بالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين بما في ذلك الاشتراطات الصلاحية والثقة، أو الاخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.
- ✓ **الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

2- مؤشرات قياس المخاطر التشغيلية:

تتعدد المؤشرات لقياس المخاطر التشغيلية منها:

أ- مجموع اجمالي الأصول على عدد العاملين:[1]

$$= \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{عدد العاملين}}$$

ب- مجموع مصروفات العمالة الى عدد العاملين:[2]

$$= \frac{\text{مصروفات العاملة}}{\text{عدد العاملين}}$$

[1]- سعود موسى الطيب، " **المخاطر المصرفية تحليل قياسي** "، دراسة على ربحية البنوك التجارية، الأردن، العلوم الادارية، المجلد 2، 2011، ص 459.
[2]- سعود موسى الطيب، " **نفس المرجع** "، ص 460.

ج- المصاريف الشخصية الى عدد المستخدمين ويساوي:[1]

$$\text{المصاريف الشخصية} = \frac{\text{المصاريف الشخصية}}{\text{عدد المستخدمين}} \times 100$$

بعض مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

الجدول التالي يوضح المخاطر المصرفية والمؤشرات المعتمدة في قياسها

الجدول رقم (1.2) المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها

	المخاطر	المؤشرات
1	مؤشرات الائتمان	القروض قصيرة الأجل / اجمالي الموجودات
		الموجودات الخطرة / اجمالي الموجودات
		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض × 100
		متوسط القروض / الموجودات
		القروض الغير مسددة / اجمالي الخسائر
		خسائر القروض / اجمالي الخسائر
		احتياطي خسائر القروض / القروض
		صافي أعباء القروض / اجمالي القروض
2	مؤشرات السيولة	الموجودات السائلة / اجمالي الودائع
		الودائع الأساسية / اجمالي الموجودات
		الودائع المتقلبة / اجمالي الموجودات
		الموجودات الحساسة / المطلوبات الحساسة
		القروض / الودائع
3	مؤشرات كفاية رأس المال	رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات
		رأس المال / اجمالي القروض
		رأس المال الممتلك / مجموع الودائع

[1]- د، صادق راشد الشماري، " **مرجع سبق ذكره** "، ص 101.

		رأس المال الممتلك / مجموع القروض
		رأس المال الممتلك / مجموع القروض دون ضمان عيني
		رأس المال الأولي ورأس المال المساند / الموجودات الخطرة
4	مؤشرات أسعار الصرف	المركز المالي المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية
		اجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
5	مؤشرات سعر الفائدة	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة
		الموجودات الحساسة اتجاه سعر الفائدة / اجمالي الموجودات × 100
		الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة / المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة
6	مخاطر التشغيل	اجمالي المصاريف / عدد العمال
		اجمالي الأصول / عدد العاملين
		مصروفات العمالة / عدد العاملين
		اجمالي المصاريف العمومية والإدارية / اجمالي الايرادات

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على المعطيات السابقة

خلاصة الفصل:

إن قياس المخاطر البنكية و تحليلها يعتبر أساس اتخاذ القرارات بشأنها خاصة مع تنوع المخاطر البنكية و ارتباطها فيما بينها و كذلك تعدد الاساليب المتاحة لمواجهة المخاطر.

لذلك فان عملية اتخاذ القرارات بخصوص إدارة المخاطر البنكية يجب أن تكون مستندة الى مبادئ و معايير و معطيات واقعية و منطقية و ذلك من أجل ضمان التناسق و مسايرة هذه القرارات المتخذة مع التخطيط و التنظيم البنكي و كذلك استراتيجية البنك على المدى القصير، المتوسط والطويل.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540-

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري–وكالة تيارت 540–

إن البنوك التجارية من بين المؤسسات الأكثر فعالية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث يوجد لدى الجزائر العديد من المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، وبما أن البنك الوطني الجزائري من بين البنوك الجيدة قمنا باختياره من أجل دراستنا التطبيقية حول إدارة وقياس بعض المخاطر التي قد يتعرض لها، وقمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين، في المبحث الأول تناولنا تقديم عام للبنك الوطني الجزائري أما المبحث الثاني فقمنا بقياس أهم المخاطر المالية بالبنك وكيفية إدارة هذه المخاطر.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري و خدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ...الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 و قانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (1.3) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

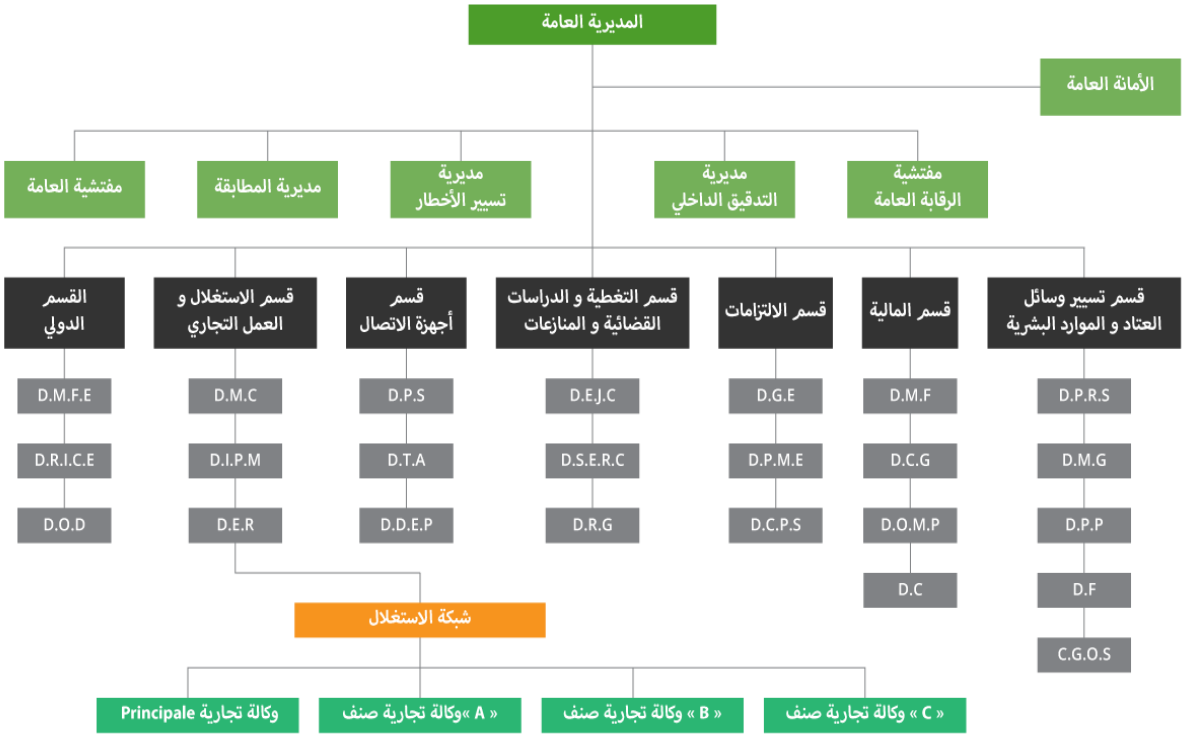

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE : مديرية المؤسسات الكبرى

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] – العربي أحلام ، "**أنظمة الدفع الالكترونية و دورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية** " ،،رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014، ص 79.

DOD:مديرية العميات المستندية
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري
DER:مديرية تأطير الشبكات
DMC:مديرية التسويق و الاتصال
DIPM:مديرية وسائل الدفع و النقد
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP:مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
DTA:مديرية التكنولوجيات و الهندسة
DPS:مديرية الإنتاج و الخدمات
الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات
DSERC:مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
DRG:مديرية تحصيل الضمانات

DCPS:مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم المالية
DC:مديرية المحاسبة
DOMP:مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DCG:مديرية مراقبة التسيير
DMF:مديرية السوق المالي
الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية
DPRS:مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DMG:مديرية الوسائل العامة
DPP:مديرية المحافظة على التراث
DF:مديرية التكوين
CGOS:مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2021

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية و التجارية لهذا المصرف إلى غاية 2021/12/31.

أولا: إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2021

بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2021/12/31[1]

- 211وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهورية للاستغلال.

[1]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري **http://www.bna.dz**

- 138موزع آلي للأوراق النقدية (DAB) .
- شباك آلي للبنك (GAB).
- أكثر من 5000 موظف.
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI).
- 165.160بطاقة بنكية.
- 2.513.197حساب للزبائن.

1– النتائج المالية

- المنتج البنكي الصافي: 641 116 مليون دج.
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 96 مليون دج.
- ناتج الاستغلال: 703 41 مليون دج.
- الناتج الصافي: 537 29 مليون دج.

2– النتائج التجارية

- الميزانية الإجمالية: 081 719 2 مليون دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 764 619 1 مليون دج.
- وظائف الزبائن: 086 516 1 مليون دج.
- جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.
- جاري قروض المؤسسات: 397 153 مليون دج.

- جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 148 27 مليون دج.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

أولًا: تقديم وكالة تيارت:

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

[1]– رئيس مصلحة القروض ، "**البنك الوطني الجزائري**" ، وكالة تيارت 540.

الجدول (1.3) توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	05	مكلفون بالدراسة
Charge de clientèles	02	مكلفون بالزبائن
caissier	03	أمناء الصندوق
Guichetier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عمال النظافة
Total	20	المجموع

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (2.3) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

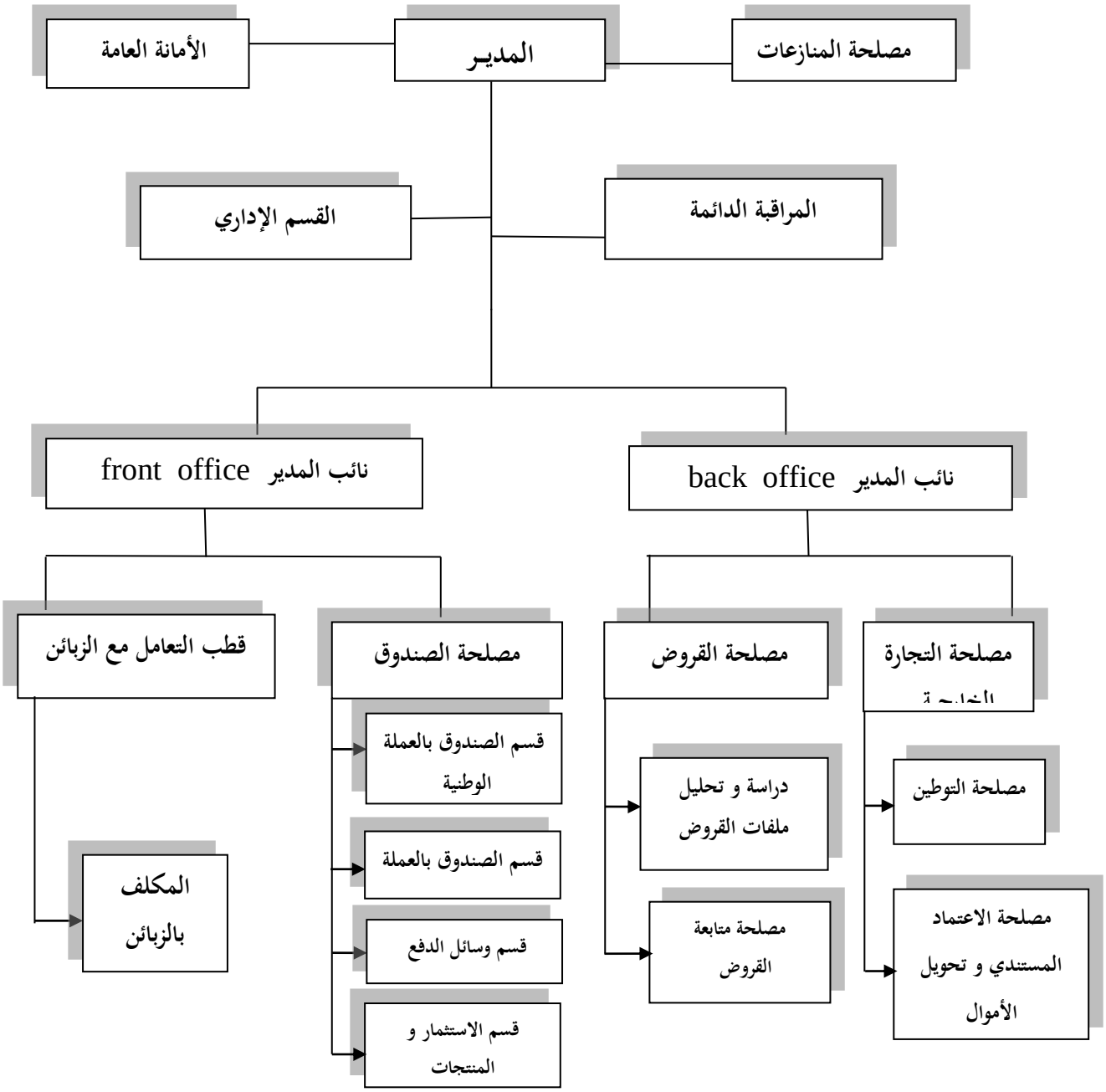

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

ثالثًا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد ، مهنيين و حرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :[1]

1– الخدمات المقدمة للأفراد : و تضم ما يلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، و إصدار الشيكات.
- خدمات الإيداع ،السحب، الدفع و التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

أ– خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه ،الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB و التي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا /24 سا)، و (7 أيام /7 أيام) و ذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

ب– خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح و الاستشارة لزبائنه ،عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، و ذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

ج– خدمات الادخار و التوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار و ذلك لتسهيل عمليات سحب و إيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

[1]– تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءً على المعلومات المستخرجة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz.

د– تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة ، سكنات قديمة ، توسيع ، بناء ذاتي.

هـ– تمويل السيارات: يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد خدمة كراء صناديق

2– الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، و إصدار الشيكات.

أ– خدمات المساعدة: و تشمل إسداء النصح و الاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير و توسيع المؤسسات

–خدمات الادخار و التوظيف.

ب– التمويلات: وتضم

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).
- تمويل الاستثمارات.
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء ، ضمان الدفعة المقدمة) .
- تمويل السيارات: و تشمل تمويل السيارات النفعية.
- خدمات على مستوى دولي و تشمل: تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).
- ضمانات دولية (للاستيراد و التصدير).

و يواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني: قياس أهم المخاطر المصرفية للبنك الوطني الجزائري وكيفية إدارتها

في هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم المؤشرات للبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال عرض اهم العناصر المكونة لميزانيته خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016-2019، ثم نقوم بقياس أهم المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك في نفس الفترة المذكورة، وفي الأخير سنتطرق الى الإجراءات المتبعة من طرف البنك لإدارة هذه المخاطر

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540–

الجدول الموالي يبرز مختلف القيم المكونة من ميزانية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى 2019:

الجدول رقم (2.3): أهم القيم المكونة لميزانية البنك الوطني الجزائري بتيارت (2016–2019).

البيانات	2016	2017	2018	2019
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	38172236	30045156	30088761	33960614
المطلوبات الحساسة	2355425403	2338589614	2554048460	2283452014
الموجودات الحساسة	2426634959	2457368407	2682442358	3031501157
اجمالي القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2418391700
رأس المال	242257395	265229639	153240277	299418787
اجمالي الأصول	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري، (الملاحق رقم 1- 8)

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في تطور مستمر خلال السنوات ما يفسر أن نشاط البنك في تطور مستمر، وباعتبار أن القروض تمثل خدمات تتضمن تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة شريطة تقديم تعهدات وضمانات لتسديد هذه الأموال اضافة الى الفائدة المستحقة عليها، فهي تمثل مصادر الأرباح والمورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إراداته، وباعتبار ان البنك الوطني الجزائري يقوم بمنح القروض بشكل مستمر فهو بذلك يفتح مصدر جيد للأرباح.

المطلب الثاني: قياس أهم المخاطر المصرفية بالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540–

في هذا المطلب سنقوم بقياس أنواع المخاطر المذكورة سابقًا التي يتعرض لها البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في: مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر التشغيلية و مخاطر رأس المال، وذلك باعتماد على المؤشرات المشار اليها في المطلب الأول في هذا المبحث.

1– قياس مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540–

الجدول رقم (3.3): مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري تيارت(2016– 2019).

السنوات / مخاطر السيولة	2016	2017	2018	2019
اجمالي القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2418391700
الودائع	1673844885	1834455739	1982925888	2132218308
مخاطر السيولة = القروض / الودائع × 100	%92.70	%103.54	%111.64	%113.42

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري، (الملاحق رقم 1– 8)

الشكل (3.3) رسم بياني لمخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري بتيارت.

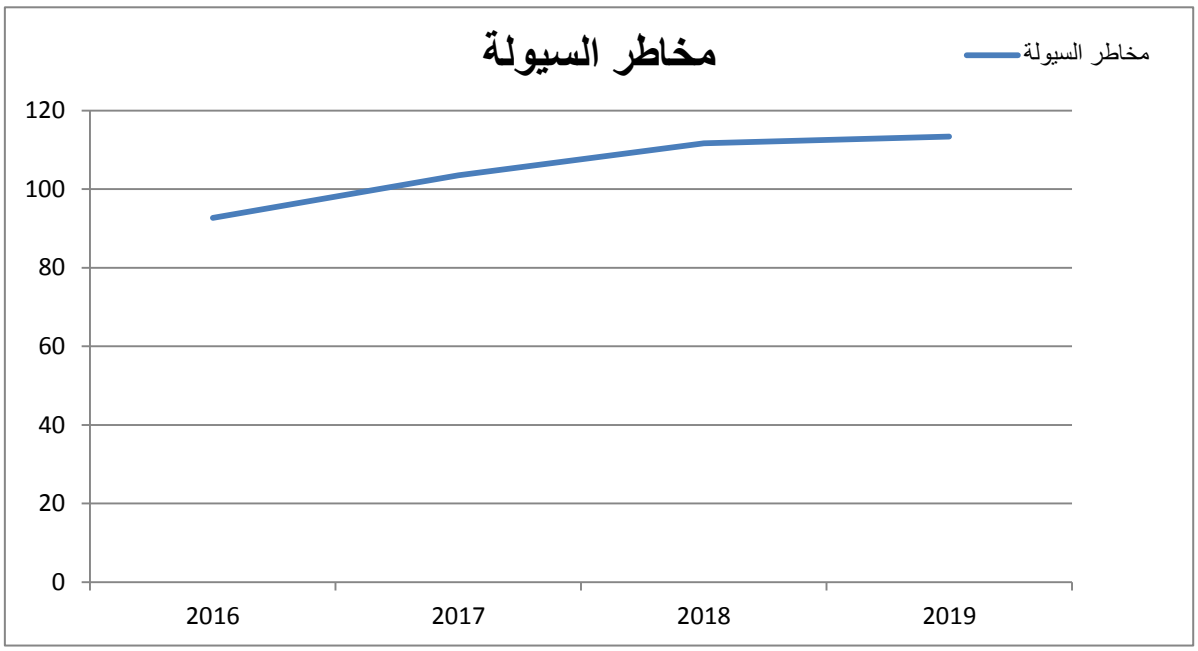

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مخاطر السيولة في ارتفاع مستمر ابتداءً من سنة 2016 حيث كانت بسنبة 92.70% الى أن بلغت سنة 2019 نسبة 113.42%.

في 2016 يمكن تفسير أن البنك كان ضعيف في تخطيط السيولة، مما أدى الى عدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق بالإضافة الى افراط البنك في منح القروض وعدم انتظام المقترضين في آجالها أدى الى نقص في السيولة حيث أن هناك العديد من المقترضين يتماطلون في عملية التسديد والبعض منهم يمتنع عن التسديد وذلك راجع الى صعوبة الرقابة من طرف أعوان البنك.

كذلك يمكن تفسير الارتفاع في مخاطر السيولة في سنوات 2017-2018-2019 الى سحب العديد من العملاء لجزء من ودائعهم بالبنك.

2– قياس مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت540 –

الجدول رقم (4.3) مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016–2019).

السنوات / مخاطر الائتمانية	2016	2017	2018	2019
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	38172236	30045156	30088761	37960614
اجمالي القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2418391700
مخاطر الائتمانية = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض × 100	%2.46	%1.58	%1.35	%1.57

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري، (الملاحق رقم 1– 8)

الشكل (4.3) رسم بياني للمخاطر الائتمانية للبنك الوطني الجزائري بتيارت.

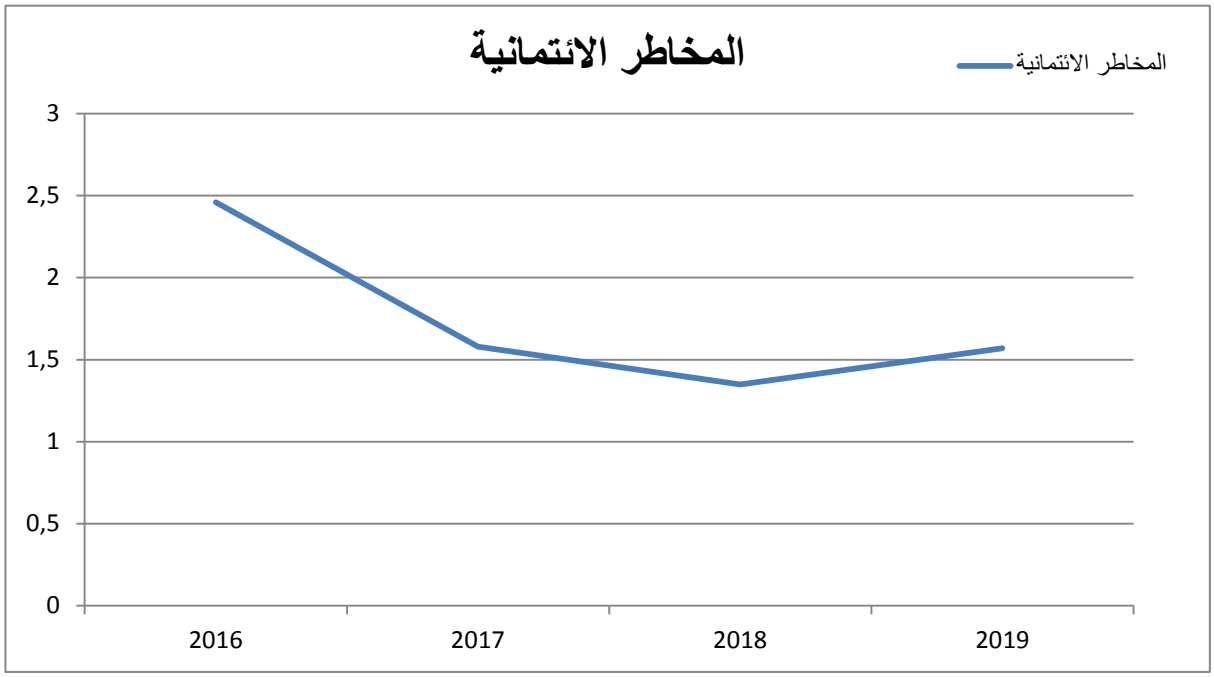

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامجEXCEL.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض في انخفاض مستمر خلال السنوات من 2016 الى 2018 حيث تراوحت بين نسبتي 2.46% و 1.35% ، لتشهد ارتفاع في سنة 2019 حيث تم تسجيل نسبة 1.57%. ويعود سبب هذا الاختلاف الى حجم القروض ونوعها ومدة استحقاقها في كل فترة، كما يلاحظ أن تحصيلات القروض بالبنك كانت أكبر سنة 2018 وذلك راجع لكون البنك الوطني الجزائري ينتهج استراتيجية فعالة في منح القروض.

3– قياس مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540–

الجدول رقم (5.3) مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016–2019).

السنوات / مخاطر أسعار الفائدة	2016	2017	2018	2019
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	2426634959	2457368407	2682442358	3031501157
اجمالي الموجودات	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968
= الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / اجمالي الموجودات × 100	%85.34	%86.87	%87.02	%86.81

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري، (الملاحق رقم 1- 8)

الشكل (5.3) رسم بياني لمخاطر أسعار الفائدة للبنك الوطني الجزائري بتيارت.

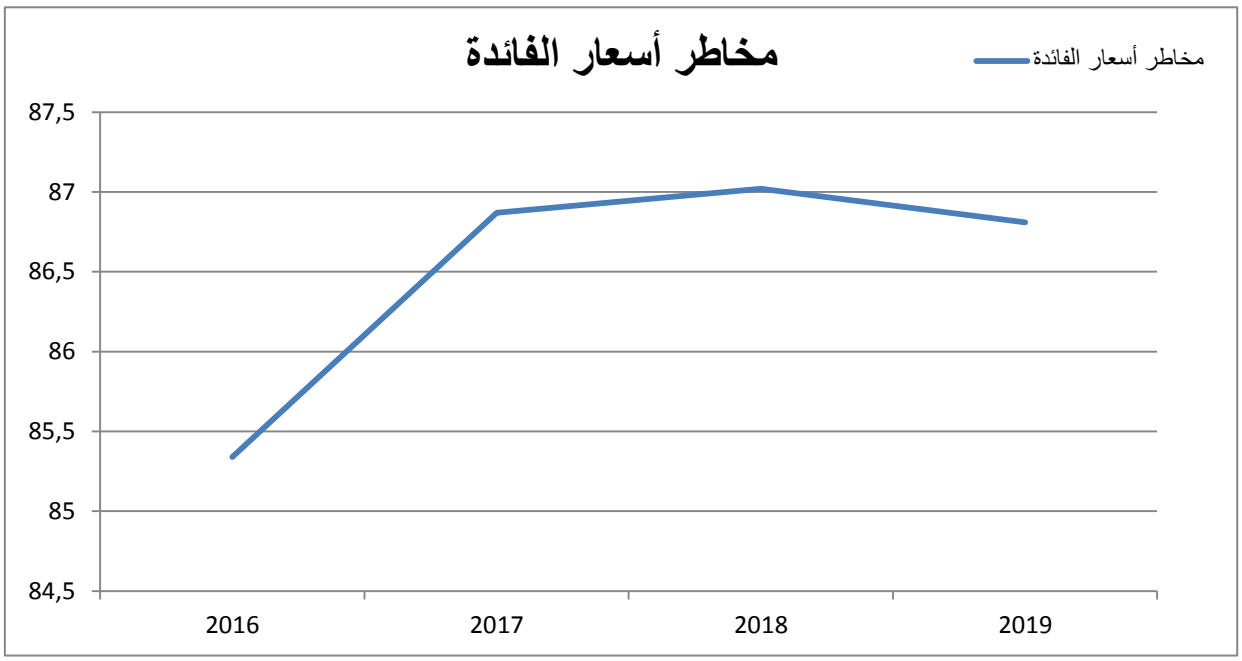

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال المنحنى البياني السابق يتبين لنا أن مخاطر أسعار الفائدة للبنك تشهد عدم الاستقرار في نسبها حيث نلاحظ أن أعلى مخاطرة لسعر الفائدة بالبنك كانت سنة 2018 بنسبة 87.02% وأقل نسبة سجلت سنة 2016 بسنبة 85.34%.

4– قياس مخاطر رأس المال بالبنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540–

الجدول رقم (6.3) مخاطر رأس المال بالبنك الوطني الجزائري تيارت (2016–2019).

السنوات / مخاطر رأس المال	2016	2017	2018	2019
رأس المال	242257395	265229639	153240277	299418787
اجمالي القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2418391700
= رأس المال / اجمالي القروض× 100	%156	%139	%69	%123

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري، (الملاحق رقم 1– 8)

الشكل (6.3) رسم بياني لمخاطر رأس المال للبنك الوطني الجزائري بتيارت.

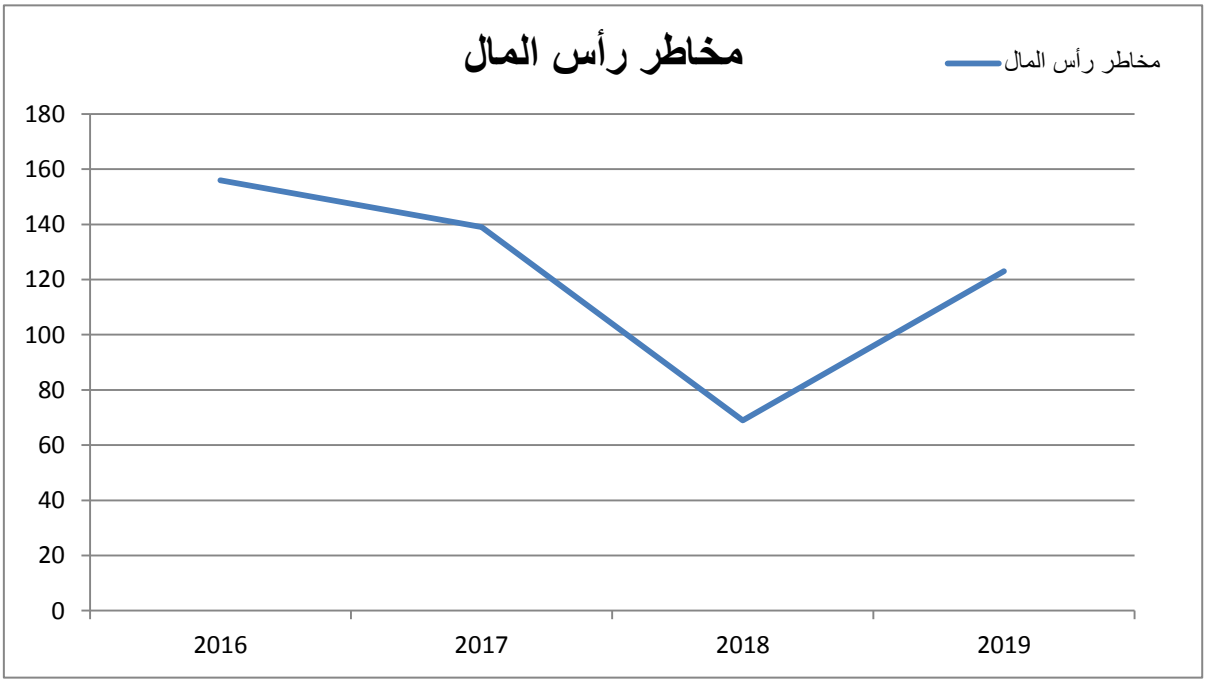

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة للقروض الممنوحة لعملاء المصرف.

من خلال المنحنى البياني السابق يتضح لنا أن مخاطر رأس المال بهذا البنك تشهد جملة من التغيرات في نسبها حيث نلاحظ أن أعلى مخاطرة لرأس المال بالبنك كانت سنة 2016 بنسبة 156% وأقل نسبة سجلت سنة 2018 بنسبة 69%.

المطلب الثالث: الاجراءات المتبعة بالبنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540– لإدارة المخاطر المصرفية

1– إدارة مخاطر الائتمان في وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540:

لدى وكالة البنك الوطني الجزائري سياسات واجراءات شاملة من أجل متابعة كل المخاطر، حيث يتم إدارة المخاطر الائتمانية والتقليل منها من خلال التقييم المستمر لتغطية جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، ويجب التأكد من أن عمليات الإقراض تتم بشكل موضوعي وتستند الى مبادئ سليمة وأيضًا يجب وضع ضمانات عند منح القروض لأي زبون وذلك بعد دراسة ملف الزبون جيدًا (شخصية الزبون، سمعته، المبلغ المطلوب) والهدف من مطالبة الزبائن من ذلك هو اجتناب المخاطر التي قد تحدث في حالة عدم مقدرتهم على سداد القرض.[1]

[1]– وثائق داخلية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

كما أن الإدارة تقوم بوضع مجموعة من الاجراءات من أجل التعرف على هذه المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك وقياسها وذلك من أجل رصدها والسيطرة عليها، بالإضافة الى قيامها بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بأي منتج أو نشاط وذلك من اجل تحديد إدارة وافية ومناسبة لمخاطر الائتمان بجميع العمليات البنكية.

2– إدارة مخاطر السيولة بوكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

يتم إدارة مخاطر السيولة بالوكالة من خلال حسن التسيير والإدارة الجيدة بالبنك، فهذا الأخير له قوانين تسمح بمراقبة انتقال السيولة (من الزبون الى الصندوق أو من عامل الصندوق الى الزبون) وهذه القوانين تكون مقيدة ويجب على العمال اتباعها والتقيد بها، فعند قيام الزبون بإدخال الأموال في كل مرة يتحتم على عمال الصندوق مراقبة كل الأموال (هل هي مزورة أم لا) وإذا كانت مزورة هناك اجراءات قانونية بالتنسيق مع الجهات القضائية لإبلاغهم بالجريمة وهذا يسمح لكي تكون الأموال مؤمنة وبالتالي عدم التعرض للمخاطر.

وأيضًا يوجد تخطيط جيد للسيولة بالبنك يسمح بالموافقة بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، عند غياب التخطيط الجيد يؤدي الى عدم التناسق بين آجال الاستحقاق للأصول والخصوم وبالتالي تعرض البنك لمخاطر السيولة.

بالإضافة الى وجود نظام معلومات خاص بإدارة السيولة في البنك، يهدف الى تحديد مختلف المخاطر التي تحدث في سيولة البنك وتمكين الإدارة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ومواجهة هذه المخاطر.[1]

[1]– وثائق داخلية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

3– إدارة مخاطر أسعار الفائدة بوكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540.

يقوم البنك بوضع سيناريوهات لإدارة حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير مما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعات المخاطر المقبولة وموازنة آجال الاستحقاق الموجود مع المطلوب وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

كذلك يتم تطبيق اختبارات الحساسية فيما يتعلق بأسعار الفائدة على كل من الأدوات التي تحمل اسعار الفائدة متغيرة او ثابتة سواء كانت منصفة في المحفظة البنكية أو محفظة المتاجرة.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك البارزة في الساحة النقدية بالجزائر، وذلك كونه يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر من خلال مختلف الانشطة التي يقوم بها، ولهذا قمنا بدراسة ميدانية في أحد الوكالات بالبنك – وكالة تيارت– حيث حاولنا اسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وقد سمحت لنا هذه الدراسة لقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك ومعرفة مختلف الاجراءات التي يقوم بها من أجل إدارة هذه المخاطر و التحكم فيها.

خاتمـــــــة

خاتمـــة:

يعتبر البنك التجاري مؤسسة وساطة مالية مهمتها الرئيسية جمع الودائع و منح القروض بالإضافة الى الخدمات المالية الاخرى.

يعتبر الخطر عنصر حتمي لا بد منه في بيئة الاعمال إذ هو مصاحب لكل نشاط فهو يتماشى طرديا مع حجم العوائد المتوقعة و في حال حدوثه فإنه يؤثر سلبا على حجم العوائد المحققة.

لا يمكن للبنك أن يتفادى الخطر نهائيا بل يجب عليه ايجاد التوليفة المناسبة مع العوائد المتوقعة و إمكانيات البنك وذلك باتباع خطوات إدارة المخاطر.

يعتبر قياس المخاطر البنكية و تحليلها عنصرا مهما يستند عليه في اتخاذ القرارات الخاصة باستراتيجيات وسبل التعامل مع هذه المخاطر بغية تخفيضها إلى أدنى حد ممكن قبوله أو تحمله مع الحفاظ على درجة العوائد و بالتالي دعم الأداء البنك و فعالية أنشطته.

أولا: اختيار فرضيات الدراسة: ومما يلي أهم النتائج التي توصلنا اليها:

الفرضية الأولى: تبين لنا من خلال دراستنا أن قياس المخاطر يعتبر خطوة من خطوات إدارة المخاطر المصرفية وعليه يثبت معه الفرضية القائلة أنه " إن قياس المخاطر يعتبر خطوة أساسية في إدارتها لكل بنك.

الفرضية الثانية: تبين لنا من خلال دراستنا أن إدارة المخاطر تشمل مجموعة من الخطوات بدءًا بتحديد هذه المخاطر وقياسها ثم محاولة إدارتها، وعليه ننفي الفرضية الثانية القائلة " تتمثل إدارة المخاطر المصرفية في قياس تلك المخاطر باستخدام النسب المالية ".

الفرضية الثالثة: تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية أن البنك الوطني الجزائري- وكالة تيارت 540- لا يمتلك سياسات واجراءات تعكس إدارة حقيقية للمخاطر المصرفية وكل ما يقوم به من وضع الضمانات وغيرها ما هي إلا أساسيات قيام نشاط البنك، لذلك ننفي الفرضية القائلة أنه " يقوم البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540- بإدارة المخاطر المالية باعتماد على سياسات وأساليب مختلفة لرصد وقياس المخاطر المصرفية والتحكم بها".

نتائج الدراسة:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول النظرية المشكلة لموضوع الدراسة " تحليل مؤشرات قياس المخاطر المصرفية "، والدراسة التطبيقية المجسدة في هذا الموضوع على مستوى البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت 540- تم استخلاص النتائج التالية:

1– أن البنوك كغيرها من المؤسسات المعرضة للمخاطر المصرفية تعرقل السير الحسن لأنشطتها وتنعكس بصفة سلبية على العوائد التي تحققها.

2– أن البنوك تتعامل مع المخاطر بخيارات متعددة فيمكن أن تقوم بتجنب هاته المخاطر أو تحويلها الى طرف آخر أو تقوم بقبولها إذا كان هناك إدارة جيدة لإدارة هذه المخاطر.

3– البنك الوطني الجزائري معرض أكثر لمخاطر السيولة على حساب المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة حيث بلغت أكبر نسبة لمخاطر السيولة 113.42% سنة 2019.

4– ضعف تخطيط السيولة بالبنك الوطني الجزائري وعدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق أدى الى التعرض لمخاطر السيولة.

5– تركيز البنك الوطني الجزائري على إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان باعتبارها من أكثر المخاطر تأثيرًا على الأداء المالي للبنك.

الاقتراحات والتوصيات:

1– على البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادرة على تحديد وقياس المخاطر بدقة.

2– ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبأ بالمخاطر والتقليل من خطورتها.

3– على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية الفعالة للحد من المخاطر المصرفية.

4– ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلًا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن المعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

5– على البنوك التجارية توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير و قياس مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.

آفاق الدراسة:

بالرغم من محاولاتنا الى تطويق موضوع الدراسة إلا أنه من خلال بحثنا تبين لنا أن حدود هذا البحث ضخمة جدًا لهذا نرى أن هناك مواضيع أخرى مرتبطة بموضعنا وجوانب جديرة بالبحث والدراسة.

خاتمـــة

نطرح بعض المواضيع للبحث مستقبلًا:

- التخطيط المالي في البنوك وعلاقته بالمخاطر.
- استخدام مجال البحوث والعمليات في إدارة المخاطر المصرفية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1) الكتب:

1. أبو شاهد عبد الناصر، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيعّ، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2013.
2. أحمد بوراس، السعيد بريكة، " **أعمال الصيرفة الإليكترونية الأدوات والمخاطر** "، بدون طبعة، دار الكتب الحديث،2012، الأردن.
3. أسعد حميد العلي، " **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)** "، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2013.
4. ايهاب نظمي صابر وآخرون، " **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة مطلع القرن 21** "، التحديات، القرض، الأفاق، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد المحسن راضي، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** "، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، بدون طبعة، 2013.
6. خالد وهيب الراوي، "**إدارة المخاطر المصرفية**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
7. د، صادق راشد الشمري، " **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
8. د، محمد داوود عثمان، " **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** "، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013.

9. دريد كامل آل شيب، " **إدارة البنوك المعاصرة** "، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012.

10. الزبيري عبد الحق آخرون ، " **دور البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.

11. سمير الخطيب، "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، دار المعارف، الإسكندرية، 2005.

12. سمير خطيب،" **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، بدون طبعة، منشأة الناشر للمعارف، مصر،2005.

13. شاكر قزويني، " **محاضرات في اقتصاد البنوك** "، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

14. شقري نور الدين موسى، " **إدارة المخاطر المصرفية** "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبعاعة،2012.

15. صلاح الدين حسن السيسي، " **دراسات نظرية وتطبيقية لقضايا معاصرة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر،، مصر، 2004.

16. طارق عبد العال، " **تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطر**"، دار الجامعية، الإسكندرية،1999.

17. طارق عبد العال، حماد، " **إدارة المخاطر** "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

18. طمز محمود الزبيدي، " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** "، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.

19. عبد الباسط وفا، " **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة** "، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2004.

20. عبد الغفار حنفي، " **إدارة المصارف** "، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر، 2002.

21. عبد الكريم قندوز، " **التحوط وغدارة المخاطر** "، دار الكتاب المملكة العربية السعودية، 2018.

22. عبد المنعم السيد علي، " **النقود والمصارف والأسواق المالية** "، دار حامد، عمان، 2004.

23. عقل مفلح،" **مقدمة في الإدارة المالية** "، الطبعة الأولى، مطبعة البنك العربي، عمان، الأردن، 2001.

24. علي بن عزوز، " **إدارة المخاطر** "، دار الورق، عمان، الأردن، 2013.

25. محمد أحمد النسي، " **الرقاب المصرفية** "، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2012.

26. محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

27. محمد محمود المكاوي، " **البنوك الاسلامية ومأزق بازل** "، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، 2013.

28. محمد مطر، " **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العلمية** "، الطبعة الثالثة دار وائل، عمان، 2004.

29. منير ابراهيم الهندي، " **الفكر الحديث في الاستثمار** "، الطبعة الثانية منشأ المعارف، الاسكندرية، 2004.

2) الأطروحات والرسائل العلمية:

30. أسماء عزوز، " **تسيير المخاطر البنكية باستعمال رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)**"، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص بنوك وأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 2014-2015.

31. أيمن زيد، " **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقًا لمتطلبات بازل** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنك وتأمين، جامعة المسيلة، 2012-2013.

32. جمال طباش، " **تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

33. حكيم براضية، " **التصكيك ودوره في إدارة السيولة الاسلامية** "، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010-2011.

34. حماد طارق عبد العال، " **إدارة المخاطر** "، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2008.

35. خضراوي نعيمة، " **إدارة المخاطر البنكية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

36. خطيب منال، " **تكلفة الائتمان وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية** "، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2004.

37. زراقي هاجر، " **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية** "، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

38. سيرين سميح أبو الرحمة، "**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

39. العربي أحلام ، "**أنظمة الدفع الالكترونية و دورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية** "، رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014.

40. محمد عبد الحميد عبد الحي، " **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة مخاطر المصارف الاسلامية** "، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.

41. محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية** "، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقد وتموين، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، 2004-2005.

42. موسى عمر مبارك، " **صيغ تمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال** "، أطروحة دكتوراه، تخصص في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية، جامعة سوريا، 2014.

3) المجلات:

43. حسن بالقاسم غصان، " **قياس الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية** "، مجلة الاستقرار المالي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 20، العدد 2، 2007.

44. حمزة الأمين ونور الدين الصديق، " **مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية** "، مجلة العلوم الانسانية الطبيعية، المجلد 3، العدد 2.

45. سليمان علي النعامي، " **نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتغير الشركات المساهمة العامة** "، مجلة التنمية، الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 27، العدد 73، 2006.

46. عادل زيات، " **تطبيق طريقة دلتا الطبيعي لحساب القيمة المعرضة للخطر في بعض المخاطر المالية في الأسواق الناشئة** "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، 2002.

47. الكروي، بلال نوري سعيد وحميد، سعدي أحمد والفتلاوي، ميثاق عبد السادة، " **رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف** "، مجلة أهل البيت، العدد 10.

48. نبراس محمد عباس العامري، صلاح الدين محمد أمين الإمام، " **استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر دراسة في عينة المصارف الصرفية الخاصة**"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، الكلية التقنية الادارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 21 الفصل الرابع، 2012.

49. نبيل شحادة، " **إدارة المخاطر القانونية** "، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 286، لبنان، 2004.

4) الملتقيات والدراسات:

50. ابراهيم الكراسنة، " **أطر سياسية والمعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** "، صندوق النقد العربي، 2000.

51. أبو عتروس عبد الحق، " **الوجيز في البنوك التجارية (عملية تطبيقات وتقنيات)**"، جامعة المنتوري قسنطينة، 2000.

52. أبوبكر خوالد، أمال عباري، " **إدارة المخاطر الائتمانية بين المفاهيم والتجسيد** "، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية ، التجارية، وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2012.

53. أحلام بوعبدلي، " **تقييم اداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** "، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية لواقع وتحديات، جامعة الاغواط.

54. أمال بوزيد، " **فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** "، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي، شهادة ماستر، علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي

55. بن علي بن لعزوز وهدى عبو، " **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية** "، دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.

56. حسن بالعزوج، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة - مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 5-6 جوان، 2005.

57. حياة نجار، " **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** "، دراسة واقع التجارة العمومية للبنوك الجزائرية، أطروحة غير منشورة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

58. د، نجاة محمد أحمد جمعان، " **نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية على البنوك** "، كلية التجارة، جامعة صنعاء، اليمن، 2017.

59. رئيس مصلحة القروض ، "**البنك الوطني الجزائري**" ، وكالة تيارت 540.

60. سعود موسى الطيب، " **المخاطر المصرفية تحليل قياسي** "، دراسة على ربحية البنوك التجارية، الأردن، العلوم الادارية، المجلد 2، 2011.

61. سعيد بلال نوري محمد، عبد الرحمان المحسن جاسم، " **أثر رأس المال الممتلك في المخاطر المصرفية** "، دراسة مقارنة بين المصرف الأردني الكويتي والرجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 22.

62. شعبان فرج، " **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر** "، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.

63. صالح ظاهر زرقان، " **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية** "، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 23، 2010.

64. الطرشي محمد، " **دور وفعالية الرقابة الاحترازية لتحقيق السلامة المصرفية في ظل التزايد مخاطر العمل المصرفي** "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

65. طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة الخدمات والبنوك الشاملة، مكتبة الشفوي الرئيس العليا، 1991.**

66. عبد الباسط مصطفى جلال، " **اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان لفترة من ديسمبر 2010 حتى يونيو 2012** "، مؤتمر التحديات وإدارة المخاطر، السودان، 2013.

67. عبد لي لطيفة، **دور الحكومة ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية** – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCISسعيدة – مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص إدارة الأفراد وحركة الشركات، جامعة تلمسان 2012/2011.

68. غنام، بشرى بدير، " **مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة** "، دراسة تفحيصية مقارنة، المجلة العلمية، كلية التجارة، قسم التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثالث، مصر، 2008.

69. كمال رزيق، " **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** "، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الأردن، 2005.

70. محمد داود عثمان، " **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك** "، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الفلسفة، تخصص مصارف، قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

71. محمد عبد الرحمان الدوري وسعيد جمعة عقل،" **استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك باستخدام مبادلات الفائدة** "، دراسة تطبيقية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، أوت 2008.

72. مريم آيت بارة، محمد صاري، " **تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية** "، دراسة حالة لشركة أرسلو ميتال، فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة حاجي مختار، عنابة، 2014.

73. منصور منال، " **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية** "، ملتقى علمي ودولي، حل الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، أيام 20-21، أكتوبر، 2009.

74. هشام جبر، " **إدارة المصارف** "، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008.

75. يوسف خلخال، " **أثر تطبيق التقييم المصرفي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** "، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

5) المواقع الاليكترونية:

76. تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناءً على المعلومات المستخرجة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري **http://www.bna.dz**.

77. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري **http://www.bna.dz**.

الملاحـــــق

البيانات المالية

(1)

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			

البيانات المالية

الخصوم	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	3 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	2 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	3 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	1 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	7 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	1 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	1 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	3 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	3 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	1 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	1 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	1 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	5 832 184
مجموع الخصوم	[illegible]	[illegible]	[illegible]

البيانات المالية

2. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الالتزامات المقدمة	**873 975 119**	**909 150 776**	**979 354 019**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10 451 808	8 383 244	9 266 640
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	274 487 762	453 177 269	540 106 873
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	317 972 415	181 193 033	170 956 732
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	271 063 134	266 397 230	259 023 774
التزامات أخرى ممنوحة	-		
التزامات محصل عليها	995 757 495	909 258 521	871 072 833
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	-
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	430 461 923	343 962 949	305 777 260
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 572**	**565 295 572**	**565 295 273**

3. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
+ فوائد و نواتج مماثلة	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- فوائد وأعباء مماثلة	(-) 27 955 586	(-)39 130 790	(-)46 126 936
+ عمولات (نواتج)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- عمولات (اعباء)	(-) 81 443	(-)42 708	(-)56 129

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	14	50
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	(-) 468 723	16 994	571 993
+ نواتج النشاطات الأخرى	214 322	236 245	236 307
- رسوم للأنشطة الأخرى	(-) 12 287	0	
صافي الدخل المصرفي	[illegible]	76 281 823	95 704 941
- أعباء استغلال عامة	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
[illegible]	[illegible]	[illegible]	73 600 014
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	22 003 097
[illegible]	[illegible]	[illegible]	50 036 273
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
[illegible]	[illegible]	[illegible]	50 036 273
ضرائب على النتائج وما يماثلها	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
[illegible]	[illegible]	[illegible]	35 832 184

7.6.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 606 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
إجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 93·
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	108 112 786	119 836 510
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	208 002 425	207 485 319
ديون تابعة	150 000 000	150 000 000
رأس المال		
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

2.6. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الالتزامات المقدمة	**979 354 019**	
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 266 640	1 050 975 856
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	540 106 873	8 103 474
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	170 956 732	668 134 124
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	259 023 774	105 886 843
التزامات أخرى ممنوحة		268 851 415
التزامات محصل عليها	**871 072 533**	**852 575 372**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	305 777 260	287 279 799
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 273**	**565 295 573**

3.6. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	138 968 599	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	-46 126 936	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 111 057	2 153 578
- عمولات (اعباء)	-56 129	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	50	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	571 993	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	236 307	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى		-
صافي الدخل المصرفي	**95 704 941**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	-20 548 066	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-1 556 861	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**73 600 014**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 566 838	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	22 003 097	44 844 566
ناتج الاستغلال	**50 036 273**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (أرباح)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**50 036 273**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-14 204 089	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**35 832 184**	**19 064 194**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تيارت في: / /2022

ميدان : العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

إلى السيد: مدير.....
من طرف مسؤول فريق ميدان التكوين

الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

تحية طيبة،

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا الطلب، والمتمثل في السماح لنا بإجراء تربص ميداني على مستوى مؤسستكم، وفي إطار ما يسمح به القانون من أجل التعرف على مجريات العمل في مؤسستكم، وتزويدنا بمختلف المعلومات والوثائق والبيانات التي تخدم مجال بحثنا، قصد التحضير لمذكرة تخرج ماستر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك للموسم الجامعي2021- 2022

والموسومة بـ: تحليل مؤشرات قياس اخطار المصرفية
.....
.....

من إعداد الطلبة الآتية أسماءهم:

1- بولنوار محمد أمين
2- سعايدية أحمد

وللفترة الممتدة من: إلى:

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

تاشيرة
المؤسسة المستقبلة

إمضاء
مسؤول فريق ميدان التكوين

ملخص:

يقوم البنك التجاري بنشاطاته ووظائفه في بيئة كلية متشكلة من بيئة داخلية و بيئة خارجية وتتضمن تهديدات و فرص، الامر الذي يستلزم اغتنام هذه الفرص لتحقيق المنافع والغايات المبحوث عنها من جهة، و من جهة أخرى محاولة ايجاد التعامل السليم مع التهديدات و المخاطر.

حيث هدفت الدراسة إلى ابراز دور مؤشرات قياس المخاطر البنكية في و تحليلها في عملية اتخاذ القرار الأنسب للتعامل معها و كذلك للنماذج المعتمدة في قياس المخاطر.

و توصلت الدراسة إلى أن تحليل مؤشرات قياس المخاطر البنكية يعتبر من الخطوات الجوهرية في الكشف عن المخاطر و مدى حدتها و بالتالي توفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة لضمان كفاءة الانشطة في تحقيق الاهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: بنك تجاري ، خطر بنكي ،إدارة المخاطر، قياس المخاطر البنكية.

Abstract:

The Commercial Bank carries out its activities and functions in a total environment consisting of an internal environment and an external environment that includes threats and opportunities, which necessitates seizing these opportunities to achieve the desired benefits and objectives on the one hand, and on the other hand trying to find a proper deal with threats and risks.

Where the study aimed to highlight the role of indicators for measuring banking risks in and analyzing them in the process of making the most appropriate decision to deal with them, as well as for the models adopted in measuring risks.

The study concluded that the analysis of indicators for measuring banking risks is one of the essential steps in detecting risks and their severity, and thus providing an appropriate ground for taking appropriate decisions to ensure the efficiency of activities in achieving the desired goals.

Keywords : commercial bank, banking risk, risk management, risk measurement.